

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: قانون إداري

واقع تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر

إشراف الأستاذة:

د. خليفي وردة

إعداد الطالبين

- لعبيدي سمير

- عشيقة باديس

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. بوشيربي مريم	أستاذ محاضر - أ -	جامعة خنشلة	رئيسا
د. خليفي وردة	أستاذ محاضر - ب -	جامعة خنشلة	مشرفا ومقررا
د. قليل نبيل	أستاذ محاضر - ب -	جامعة خنشلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2025 / 2024



شكر وعرفان

اللهم لك الحمد لك الشكر على فضائلك ونعمك بأن بَصَرَتنا
بمعرفة العلم ونور الفهم، فالحمد لله على توفيقه لنا ومنحنا قوة
الإرادة والصبر لتحمل هذا إلى نهايته، وندعوه سبحانه
وتعالى بأن رضا الله أولاً، ثم الوالدين، شاكرين الله عز وجل
وحامدين على تسديد خطانا لإنجاز هذه الدراسة المتواضعة، إلى
كل من قدم لي يد العون.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة : د. بريدة خليفي
والتي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، ولم تدخر وقتاً
ولا جهداً فجراها الله عنا كل خير، ولها منا كل الاحترام
والتقدير.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة.
إلى جميع أساتذة كلية الحقوق لجامعة خنشلة.

الوقراء

سطور كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا القليل من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا فواجب علينا شكرهم ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمار الحياة وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة

إلى كل الذين وقفوا إلى جانبنا في السر والعلن
أما الشكر الذي من النوع الخاص فنحن نتوجه بالشكر أيضا إلى كل من لم يقف إلى جانبنا، ومن وقف في طريقنا وعرق ل مسيرة بحثنا، وزرع الشوك في طريق بحثنا فـ لولا وجودهم لما أحسننا بمتعة البحث، ولولاهم لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه فلهم منا كل الشكر

إلى من كانوا يضيئون لنا الطريق إلى من نحمل اسمهم بكل افتخار
الوالدين حفظهم ورعاهم الله
الذين كان دماهما سر نجاحنا.



مقدمة



يرتبط تقدم الأمم والشعوب برفاه المواطنين ورضاهم عن الخدمات التي يتم تقديمها من طرف حكوماتهم، وبغية الوصول وصول إلى المستوى المرجو وجب إقرار استراتيجية محكمة ودقيقة تضمن التطور والرقى والتحسين لهذه الشعوب، واعتبارا بان العمل الإداري يعتبر حجر الزاوية في غالبية المجتمعات المتقدمة كان من الضروري إعطاء أهمية بالغة لهذا الجانب الخدماتي من خلال جملة من الإصلاحات التي تهدف إلى التطوير والتغيير نحو الأحسن، ومن هذا المنطلق فقد أدى التطور المعلوماتي والتكنولوجي بجميع فروعته إلى ضرورة تفعيل الخدمات المقدمة للمواطن من طرف المؤسسات و الإدارات العمومية بنوعها الخاصة والعامة، وفرضت إلزامية الانتقال من أسلوب الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية وذلك باستخدام الوسائل التكنولوجية والتقنيات الإلكترونية الحديثة من أجل الاستجابة السريعة للمتغيرات الداخلية والخارجية ، وبالتالي هي من الاستراتيجيات المتبعة في تحسين الخدمة العمومية وتقريب المواطن أكثر من الإدارة العمومية ومؤسساتها والغاية منها تحقيق مفاهيم تجسد الحكم الراشد والشفافية ، الرقابة ، روح المسؤولية ، وسيادة دولة الحق والقانون وسرعة تقديم الخدمات العمومية.

وقصد تطوير تحسين الخدمات داخل الإدارات العمومية، توجهت الجزائر إلى تبني مشروع الحكومة الإلكترونية، الذي يعمل من خلال إنشاء و وضع شبكات ربط ما بين المؤسسات، وما بين الوزارات، يتمثل في بوابة رقمية حكومية تضمن التحول الرقمي، كأحد أشكال الحكم الإلكتروني، حيث قدمت الجزائر جهود عديد وبجثا عن مخططات الانتقال نحو الخدمة العمومية الرقمية وإيماننا من الجزائر بضرورة الوصول إلى تجسيد تكنولوجيا البيئة الرقمية، والتحول من الأساليب التقليدية التي كانت ملازمة الإدارات العمومية، عن طريق نمط يعيد النظر فيها من ناحية كيفية السير والتنظيم وكذا تكيف الخدمات المقدمة، حيث سعت الحكومة الجزائرية إلى إجراء مجموعة من الإصلاحات مست عدة قطاعات منها قطاع العدالة و وزارة الداخلية والجماعات، التعليم العالمي والبحث العلمي، البنوك، البريد والمواصلات ...إلخ

ومن ثم أصبح الاتجاه نحو الإدارة الرقمية يمثل توجهها عالميا تعتريه العديد من التحديات، والمبادرات طرقت بابها الدول المغاربية، ومن ضمنها الجزائر.

أهمية الموضوع

يعتبر موضوع الإدارة الإلكترونية من بين أبرز الموضوعات الحديثة التي شغلت الفكر الإداري الحديث وذلك لما يقدمه من مساعدة للمؤسسات العمومية في تحقيق أهدافها في وقت قصير وأقل جهد وتكلفة.

الأمر الذي جعل من الحكومة الجزائرية تلجأ لتبني الإدارة الإلكترونية لكثرة مظاهر البيروقراطية وأيضا وجود منازعات يومية بين داخل الإدارة العمومية ومؤسساتها والمواطنين والموظفين، خاصة من ناحية مستوى تقديم الخدمات العمومية الذي جعلها تولي أهمية كبيرة وبالغة للإدارة الإلكترونية التي تسعى دائما لتحسين وتقديم أفضل الخدمات.

أسباب اختيار الموضوع

اختيارنا لموضوع الإدارة الإلكترونية نابع من أسباب ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل فيما يلي:

-أسباب ذاتية:

وجود ميل الشخصي لمثل هذه المواضيع كذا التطلع لاكتشاف ما يحوزه الموضوع من خبايا، وذلك بأن الإدارة الإلكترونية لها أثر كبير على الخدمات التي يقدمها المرفق العام من أجل ضمان سيره واستمراريته.

-أسباب موضوعية:

يُعد إدراك القيمة والأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع، لاسيما في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها مجال الإدارة بفعل التطور التكنولوجي، من أبرز الدوافع الموضوعية التي أسهمت في اختيار دراسة مدى تفعيل الإدارة الإلكترونية كوسيلة لعصرنة وتطوير الإدارة العمومية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والإحاطة بمختلف المسائل القانونية التي تثيرها الأسئلة الفرعية المنبثقة عنها من خلال:
- إزالة الغموض حول موضوع الإدارة الإلكترونية ومحاولة الإحاطة بكافة الجوانب النظرية المتعلقة به والتعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات.
 - إبراز الدور الذي لعبته الإدارة الإلكترونية في الارتقاء بأداء الجهاز الإداري من خلال تجنب أشكال البيروقراطية الإدارية والقضاء على سلبياتها.
 - إبراز التحديات والعوائق التي تعترض مسار تطبيق الإدارة الإلكترونية.

إشكالية الدراسة:

يثير موضوع الدراسة الإشكالية التالية:

- كيف ساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في تفعيل وتطوير مستوى الخدمات الإدارية في الإدارة العمومية الجزائرية؟
- تتفرع على هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :
- ما هو مفهوم الإدارة الإلكترونية؟
 - ما مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية؟
 - ما هي التحديات والصعوبات التي واجهتها في تحسن أداء المرفق العام وسيره؟

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات حول الإدارة الإلكترونية واختلفت باختلاف القاعدة التي انطلقت منها، حيث تم الاعتماد في دراسة موضوعنا على العديد من الدراسات التي تم اتخاذها كقاعدة ومن أهمها نذكر ما يلي:

الدراسة الأولى:

1- بهلول سمية: " دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر "، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، جامعة باتنة -01-، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2018. فكانت إشكالية الأطروحة ;كالتالي: ما هو الدور الذي أداه تطبيق الإدارة الإلكترونية في تطوير وعصرنة الجماعات الإقليمية في الجزائر وما مدى مساهمة هذا التطبيق في تفعيل أداء هذه الجماعات الإقليمية ورفع مستوى الخدمات الإدارية المقدمة من طرف اداراتها ومرافقها العمومية؟

ملخص الدراسة: قامت الباحثة في الفصل التمهيدي بتحديد الإطار المفاهيمي للجماعات الإقليمية والإدارة الإلكترونية، من خلال دراسة العناصر المتعلقة بهذا المفهوم من تعريف ونشأة وتمييزهما عن المفاهيم المشابهة، أما الباب الأول، تطرقت فيه إلى دراسة مختلف العناصر المتعلقة بدوافع تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية ومتطلباتها، أما الباب الثاني فقد حددت الباحثة من خلاله واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية ومعوقاتهما، فقامت بدراسة السياسة الحكومية الممهدة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ومظاهر تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية لأجل تحديد واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية.

تم الاستفادة من هذه الدراسة في العديد من الجوانب المشتركة في الموضوع، غير أننا اختلفنا عنها كون دراستنا ركزت أكثر واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر والتطرق إلى كل ما هو مستحدث في مجال رقمنة الإدارة العمومية.

الدراسة الثانية:

2- مريم ساري، الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص قانون إداري وإدارة عامة جامعة عباس

لغور، سنة 2019-2020. حيث كان عنوان الإشكالية المطروحة هو إلى أي مدى نجحت مخططات وآليات الإدارة الإلكترونية في تحقيق وعصرنة الإدارة العمومية في الجزائر؟

ملخص الدراسة: تناولت الباحثة الإجابة على الإشكال المطروح في أربعة فصول، الفصل الأول جاء تحت عنوان ماهية الإدارة العمومية وماهية الإدارة الإلكترونية والفصل الثاني الإدارة العمومية في الجزائر ومخططات التحول الإلكترونية، أما الفصل الثالث آليات الإدارة الإلكترونية لعصرنة الإدارة العمومية، أما الفصل الأخير فكان بعنوان فعالية الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة العمومية وآفاقها من خلال تناول مؤشرات وتحديات وآفاق المستقبلية لتطوير الإدارة الإلكترونية.

استقننا من هذه الدراسة في العديد من الجوانب المرتبطة بالموضوع خاصة في الإطار المفاهيمي والتحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية، واختلفنا عنها كون دراستنا ركزت على نموذجين المتعلقين بقطاع العدالة والداخلية إبراز كل ما هو مستحدث في الجانب القانوني المتعلق بتطوير الإدارة الإلكترونية.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي كونه أكثر المناهج خدمة للموضوع والإشكالية المطروحة وذلك بالتركيز على الوصف الدقيق والتفصيلي لموضوع الإدارة الإلكترونية من خلال الإحاطة بأهم التعاريف المرتبطة به، مع الاستعانة بأداة التحليل من خلال تحليل وشرح بعض الأفكار التي تستجوبها الدراسة.

خطة الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، تم إتباع خطة بحثية تتكون من مقدمة وفصلين وخاتمة.

تضمنت المقدمة مختلف العناصر التي يتضمنها البحث بشكل دقيق وبطريقة منهجية. جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للإدارة الإلكترونية والذي بدوره تم تقسيمه إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم الإدارة الإلكترونية، والمبحث الثاني نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية.

أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى واقع تطبيق للإدارة الإلكترونية في الجزائر وتم تقسيمه إلى مبحثين تناول المبحث الأول تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارة العمومية الجزائرية، والمبحث الثاني تحديات التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية.

وفي الأخير تضمنت دراستنا خاتمة تضم مجموعة من النتائج المتوصل إليها للإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تم عليها وضع مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تضع حلا للإشكالات التي تثيرها هذه الدراسة والمساهمة في إثراء موضوع واقع تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر سواء من الناحية العلمية الأكاديمية النظرية أو الناحية التطبيقية الواقعية.



الفصل الأول



الإطار النظري
لإدارة الإلكترونية

أصبح موضوع التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية من بين المواضيع الراهنة التي نالت اهتمام الحكومات والشركات في دول العالم، و يعود ذلك إلى ثروة المعلومات والاتصالات و التي ساهمت بشكل فعال في تغيير المفاهيم و المصطلحات القانونية الأمر الذي أدى إلى إحداث تغيير جذري في طريقة تقديم الخدمات للمواطنين و العملاء، وفي هذا السياق تشهد دول جهودا مستمرة لتحقيق النهوض بمستوى الإدارة العامة والحكومية من خلال تبني الإدارة الإلكترونية.

وسيتم تخصيص هذا الفصل لدراسة:

- مفهوم الإدارة الإلكترونية (المبحث الأول)

- نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية (المبحث الثاني)

المبحث الأول

مفهوم الإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية منهجية إدارية جديدة تقوم على الإستيعاب والاستخدام الواعي التقنيات المعلومات والاتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة في عصر العولمة والتغير المستمر، ومن أجل الإلمام بمفهوم الإدارة الإلكترونية سيتم التطرق إلى تعريف الإدارة الإلكترونية (المطلب الأول)، ثم أهمية وأهداف الإدارة الإلكترونية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

تعريف الإدارة الإلكترونية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التطرق لمختلف التعريفات الخاصة بالإدارة الإلكترونية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة لها (الفرع الأول)، ثم إبراز خصائصها (الفرع الثاني).

الفرع الأول :

تعريف الإدارة الإلكترونية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة لها

سنحاول من خلال هذا الفرع التركيز على اجتهادات الفقه القانوني من خلال التعرض لمختلف التعاريف التي وضعت لمصطلح الإدارة الإلكترونية (أولا) من ثم محاولة التمييز بينها وبين المصطلحات والمفاهيم المشابهة لها (ثانيا).

أولا-تعريف الإدارة الإلكترونية:

يعني مصطلح الإدارة الإلكترونية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية، باستخدام تقنية الإدارة وهو ما يطلق عليه إدارة بلا أوراق وهي الإدارة التي تقوم على استخدام تقنيات الأنترنت وشبكات الأعمال في إنجاز وظائف الإدارة من (تخطيط إلكتروني، تنظيم إلكتروني، قيادة إلكترونية رقابة إلكترونية).¹

يعتبر البنك الدولي من السابقين في وضع تعريف للإدارة الإلكترونية حيث يذهب إلى القول بأنها: "مصطلح يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية مساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد، وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة".²

¹ ربحي ،، مصطفى عليان .البيئة الإلكترونية كلية التخطيط والإدارة الجامعية البلقاء التطبيقية. الأردن، الأردن، ط1، 2012،

² - بهلول ،،سمية. دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، جامعة باتنة-1، الجزائر: 2017، 2018، ص 66.

وقد حاول الفقه القانوني والإداري وضع العديد من التعريفات فذهب البعض إلى تعريفها بأنها "العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الاتصال من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للإدارة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الإدارة".⁽¹⁾

ومنهم من ركز في تعريف الإدارة الإلكترونية على بعض المسائل الإجرائية التي تعتمد عليها الإدارات الإلكترونية، فعرفوها على أنها: "قدرة المنظمة على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن، وبين قطاعات الأعمال بسرعة ودقة عالية، وبأقل تكلفة عبر شبكة الإنترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة في أي وقت وأي مكان".²

كما عرفها البعض على أنها منهج حديث يعتمد على تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو المؤسسات باستخدام كل الوسائل الإلكترونية، مثل: البريد الإلكتروني e-mail والتحويلات الإلكترونية للأموال Electronic Funds transfer، والتبادل الإلكتروني للمستندات Data interchange Electronic الفاكس والنشرات الإلكترونية وأية وسائل إلكترونية أخرى).³

وتعرف أيضا بأنها عملية مكونة جميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية، بالاعتماد على المعلومات الضرورية للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الأوراق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين، والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل إدارة جاهزة للربط مع الحكومة الإلكترونية لاحقا.⁴

¹ - محمد، سمير. الإدارة الإلكترونية. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان: 2009، ص 43.

² المعاني، أحمد . وآخرون، قضايا إدارية معاصرة. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: الطبعة الأولى، 2011، ص 82.

³ محمد الحسن، حسين . الإدارة الإلكترونية المفاهيم الخصائص المتطلبات. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: ط1، 2011، ص41.

⁴ السالمي، علاء عبد الرزاق . الإدارة الإلكترونية. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: 2008، ص 32.

وهناك من يعرفها بأنها "تلك الوسيلة التي تستخدم لرفع مستوى الأداء والكفاءة، وهي إدارة بلا ورق لأنها تستخدم الأرشفة الإلكترونية والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية، وهي إدارة متطلبات جامدة وتعتمد أساساً على عمال المعرفة".¹

كما أنها تعبر عن "القيام بمجموعة من الجهود التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات لتقديم المنتجات والخدمات للزبائن من خلال الحاسب الآلي، والسعي لتخفيف حدة المشكلات الناجمة عن تعامل طالب الخدمات مع الأفراد بما يسهم في تحقيق الكفاءة والفاعلية في الأداء الإداري".²

كما تم تعريفها بأنها: "الانتقال من إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت والمال والجهد ، بمعنى آخر فالإدارة الإلكترونية هي إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الأنترنت دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارة شخصياً لإنجاز معاملاتهم ، مع ما يترافق مع ذلك من إهدار للوقت والجهد والطاقات"، فهي تقوم على مفهوم جديد ومتطور يتعدى المفهوم الحديث "اتصل ولا تنتقل" وتنقله خطوة للأمام بحيث يصبح "أدخل على الخط ولا تدخل في الخط".

ثانياً- تمييز الإدارة الإلكترونية عن المفاهيم المشابهة لها:

من التعاريف أعلاه يمكننا التمييز بين الإدارة الإلكترونية والمفاهيم المشابهة لها على النحو التالي:

1- الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية: تعتبر الحكومة الإلكترونية من أكثر المفاهيم مع الإدارة الإلكترونية بل إن هناك الكثير من الفقهاء والباحثين الذين يخلطون بين المفهومين ويستعملون في كل مرة أحدهما للدلالة على الآخر، وقد ظهر مفهوم الحكومة الإلكترونية في

¹ - بهلول، سمية . المرجع السابق، ص 66.

² - بهلول، سمية . المرجع السابق، ص 68.

بداياته في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج إعادة تنظيم الدولة والذي كان الهدف الأساسي منه التوسع في استخدام تكنولوجيا حديثة في مجال تقديم الخدمات العامة وخاصة تلك التي تمس عددا كبيرا من المواطنين). وتعتبر الأمم المتحدة من السباقين لتعريف الحكومة الإلكترونية فقد عرفتة سنة 2002 في أحد تقاريرها بأنها استخدام شبكة الأنترنت لتقديم المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين، إضافة إلى كونها تطبيق لتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الكفاءة والشفافية وصحة المعلومات وتبادل هذه المعلومات داخل حدود الحكومة أي بين الحكومة المركزية والمؤسسات الفرعية اللامركزية التابعة له من جهة، وبين المواطنين والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى في مسعى متكامل لتعزيز قدرة المواطنين في الوصول للمعلومات واستخدامها.¹

من هذا المنطلق عرف الفقهاء الحكومة الإلكترونية بأنها نموذج أعمال مبتكر مستند للتكنولوجيا، خصوصا تكنولوجيا الخدمة الذاتية اللاسلكية وأساليب التفاعل والشفافية والمصادقية والثقة المتبادلة، مكرس وموجه للمواطنين ومنظمات الأعمال الربحية منها وغير الربحية، ويستهدف بالدرجة الأولى تقديم الخدمات بأسلوب مميز يأخذ بالاعتبار خصوصيات السوق المستهدفة ويحقق لأطراف التبادل والتعامل الأهداف المشتركة بكفاءة فعالة.²

وهناك من ذهب إلى أن الحكومة الإلكترونية صورة لسعي الحكومات لإعادة ابتكار نفسها لتأدية مهامها بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل ببعضه البعض عبر الشبكة، أي أنها

¹ متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://www.un.org/ar/index.html> تاريخ آخر ولوج : 27 ماي 2025،

14:22.

² حسن، محمد. منظور الحكومة الإلكترونية. ندوة وطنية حول "الحكومة الإلكترونية"، مسقط - عمان: 2003، ص 97.

تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومات لمباشرة أعمالها على نطاق لم نشهده منذ بداية العصر الصناعي.¹

في حين ذهب جانب من الفقه إلى تعريفها بأنها عملية تغيير وتحويل العلاقات بين المؤسسات الحكومية والمواطنين ورجال الأعمال من خلال تكنولوجيا المعلومات وبهدف تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتحسين التعامل والتفاعل مع رجال الأعمال ومجتمع الصناعة، وتمكين المواطنين من الوصول إلى للمعلومات بما يوفر مزيدا من الشفافية إضافة إلى إدارة المؤسسات الحكومية بطريقة أكثر كفاءة وتحجيم الفساد وتعظيم العائد ككل أو تخفيض النفقات وزيادة قناعة المواطن بدور المنظمات الحكومية في حياته.²

وانطلاقا من التعاريف السابقة وبناءا على التعريف السياسي والدستوري للحكومة

الإلكترونية فإنها:

"The Government's use of Technology, in particular, Web-Based Internet applications to enhance access and delivery of government services to citizens, business partners, employees and other government entities. It is a way for governments to use the new Technologies provide people with more convenient access to government information and services, to improve the quality of the services and to provide great opportunities to participate in democratic institutions and process".³

¹ بنجر، نور، عبد الله. مبادرات لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في وزارة الداخلية. المؤتمر السنوي الثاني لمدراء إدارات تقنية المعلومات في الحكومة حول الحكومة الإلكترونية - خطوات نحو التطبيق"، الرياض، السعودية : من 07 إلى 09 ديسمبر 2003، ص23.

² الهوش، محمد. مرجع سابق، ص 27 .

³ Getrude Ntule-Japhet Otick. *E-Government: It's Role, Importance and Challenges*. Article [On Line] www.researchget.net Visited 16 April 2025 ، 18:15 For More Deffinitions and Informations about the (E-Government).

وبناء عليه فإن الحكومة الإلكترونية تتبع نظاماً حديثاً باستخدام شبكة الأنترنت في ربط مؤسساتها ببعضها البعض وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور ووضع المعلومة المطلوبة في متناول الأفراد بغرض تأمين علاقة شفافة تتصف بالدقة والوضوح وتهدف إلى الارتقاء بجودة الخدمات الحكومية والخدمات الخاصة على حد سواء خصوصاً تلك المتعلقة بالتجارة والمعاملات المالية والاقتصادية بين الخواص والشركات التجارية، أي أن الحكومة الإلكترونية هي نسخة افتراضية عن الحكومة الحقيقية بصورتها السياسية التقليدية مع الإشارة إلى أن الحكومة الإلكترونية تعيش بشكل محفوظ في مراكز حفظ البيانات على شبكة الأنترنت والشبكات العنكبوتية المخصصة لهذه الصورة الحديثة وهي تحاكي عادة أعمال الحكومة التقليدية التي تتواجد بشكل حقيقي ومادي في صورة أجهزة الدولة.¹ وأمام صعوبة التفريق بين الإدارة والحكومة الإلكترونية لتشابه المفهومين وتداخلهما في العديد من المواضع لجأ البعض إلى المحاولات الأولى للتفريق بين مفهومي الإدارة العامة والحكومة بصورتها التقليدية فالحكومة كما سبق وأشرنا كيان من الكيانات الدستورية في الدولة وينصرف مفهومها إلى مجموع الهيئات المسيرة للدولة وتشمل جميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية ويفترض أن يطلق مصطلح الحكومة الإلكترونية على هذا المفهوم عندما يقترن بالجانب العصري الإلكتروني.²

"تأسيساً على ما سبق، فإن مفهومي الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية يختلفان من حيث المضمون والوظيفة، إذ تُعدّ الإدارة الإلكترونية أداة لتنفيذ السياسات العامة التي تعتمدها الحكومة الإلكترونية، كما هو الحال في النموذج التقليدي للعلاقة بين الحكومة والإدارة. ومن

¹ قنديلجي، عامر إبراهيم . الحكومة الإلكترونية . دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن: الطبعة الأولى 2015، ص

² الباز ، داود عبد الرزاق . الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه . منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر: 2013 ، ص84-88.

هذا المنطلق، فإن مفهوم الحكومة الإلكترونية أوسع نطاقاً من الإدارة الإلكترونية، لكونه يشمل إلى جانب هذه الأخيرة مجالات خدمية إلكترونية أخرى، كالتجارة والأسواق والبنوك الإلكترونية، وغيرها من التطبيقات الحديثة المرتبطة بالتكنولوجيا. كما أن الانتقال من النموذج التقليدي إلى كل من الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية يخضع لمجموعة من الشروط والمراحل الخاصة، والتي تختلف جذرياً بين المفهومين.

- **الإدارة الإلكترونية ومجتمع المعلومات:** يعتبر مجتمع المعلومات من المصطلحات المرافقة دائماً للإدارة الإلكترونية وتطلق على المجتمع الذي يوظف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل نشاطاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ويقصد به جميع الأنشطة والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات نشرها وتنظيمها واستثمارها إضافة إلى إنتاج المعلومات في مجال البحث على اختلاف مناهجها وتنوع مجالاتها إضافة إلى جهود التطوير والابتكار على اختلاف مستوياتها والجهود الإبداعية.¹ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي مجموعة الأجهزة والخدمات التي تقوم بالتقاط البيانات والمعلومات وأرسالها وعرضها بشكل إلكتروني، وهي تشمل الحواسيب الشخصية (PC) والأجهزة الملحقة بها وشبكات الاتصال عريضة النطاق وأجهزتها ومراكز البيانات.² أما في تعريفها العملي فهي التكنولوجيات والتجهيزات التي تعالج المعلومات والاتصالات من حيث النفاذ إليها واستحداثها وجمعها وتخزينها وإرسالها واستقبالها وتوزيعها.³

¹ كريم، مراد. مجتمع المعلومات وأثره في المكتبات الجامعية (مدينة قسنطينة نموذجاً) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة: 2008، ص 32.

² تقرير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الاتحاد الدولي للاتصالات بالتعاون مع أمانة المبادرة العالمية للاستدامة

الإلكترونية، فيفري 2011.

³ تقرير الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات. حول عمل الفريق المعني بوضع تعريف عملي لمصطلح تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، مؤتمر المندوبين المفوضين بوسان: من 20 أكتوبر إلى 07 نوفمبر 2014.

الفرع الثاني

خصائص الإدارة الإلكترونية

تتميز الإدارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص تتمثل أساسا في:

أولا- إدارة بلا أوراق:

على عكس الإدارة التقليدية التي تقوم على المعاملات الورقية ويتم حفظ هذه الأخيرة في ملفات ومجلدات ومكاتب، مما يتطلب تكاليف كبيرة لصيانتها وإصلاح التألف منها، فإن الإدارة الإلكترونية هي إدارة بلا أوراق، معاملتها تتم إلكترونيا ومن أهم الوسائل الإلكترونية البريد الإلكتروني والأرشفة الإلكترونية.¹

ثانيا- إدارة بلا مكان:

تتمثل في الهاتف المحمول والهاتف الدولي الجديد والمؤتمرات الإلكترونية والعمل عن بعد من خلال المؤسسات التخليقية مواقع الإدارة المتاحة عبر الإنترنت أو عبر أجهزتها المنتشرة في الشوارع ، كما أن وصلات شبكتها الداخلية أو وصلات شبكة الإنترنت ليست في حاجة إلى ميدان ضخمة لاستيعاب موظفيها ومكاتبها ودواليبها الكثيرة المملوءة بالملفات والأوراق، وإنما مكان صغير يكفي لاستيعاب بعض أجهزة الحاسوب ومتعلقاتها ن ويصلح ليكون مقرا لإدارة كبيرة كانت في الماضي يضيق بها مبنى ضخم يفوق مبناها بعشرات المرات.²

¹-ساري، مريم. الإدارة الإلكترونية ودورها في عصنة الإدارة العمومية في الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه .
الطور الثالث شعبة الحقوق، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر: 2019-2020، ص 68.

² بوزكري، جيلالي. الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم
التسيير ، تخصص إدارة وتسويق. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر 3 : 2015، 2016، ص46.

ثالثا- إدارة بلا زمان:

تستمر 24 ساعة متواصلة ففكرة الليل والنهار والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الجديد فنحن ننام وشعوب أخرى تصحو، لذلك لا بد من العمل المتواصل لمدة 24 ساعة حتى نتمكن من الاتصال بهم وقضاء مصالحنا.¹

رابعا- السرية والخصوصية:

من أهم ما يميز الإدارة الإلكترونية حفاظها على السرية والخصوصية في حفظ معلومات المتعاملين مع الإدارات العمومية وذلك بفضل برامجها التي تمكنها من حجب المعلومات وهو ما يضعها موضعاً متميزاً عن الإدارة الورقية التقليدية هذه الأخيرة التي يعيبها كثيراً ضعف قدرتها في الحفاظ على سرية وخصوصية الوثائق والمعاملات الإدارية (يقصد بها هنا حفظ كمية الأوراق الكبيرة في وحدة تخزين الكترونية تسهل حمايتها و نقلها لأماكن أمنة).²

خامسا- المرونة:

من خصائص الإدارة الإلكترونية المرونة بمعنى قدرتها على الاستجابة للمتغيرات، حيث أنه بفعل التقنية وإمكاناتها يمكنها الاستجابة السريعة للأحداث والتجارب معها، متعدية بذلك حدوث الزمان والمكان وصعوبة الاتصال، فأصبحت الإدارة الإلكترونية تقدم الكثير من الخدمات التي لم تكن متاحة من قبل في الإدارة التقليدية بفعل بعض العوائق المرتبطة بالمكان والزمان.³

¹ المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

² بهلول ، سمية. المرجع السابق، ص 78.

³ ساري، مريم . المرجع السابق، ص 71.

المطلب الثاني

أهمية وأهداف الإدارة الإلكترونية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى إبراز مدى أهمية الإدارة الإلكترونية (الفرع الأول)، ثم تحديد أهدافها (الفرع الثاني).

الفرع الأول

أهمية الإدارة الإلكترونية

نظرا لاختلاف لفظ الإدارة من الشكل التقليدي إلى النمط الحديث المتميز في الإدارة الإلكترونية المبني على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال هذا ما يجعلها تتمتع بأهمية كبيرة والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً- تبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية:

حرصا على تقديم خدمة إدارية ذات نوعية من خلال اللجوء على عصرنه الإدارة لجئت الكثير من الإدارات على إدخال تقنية المعلومات والاتصال إلى مصالحها، ذلك لتلبية حاجة المواطنين بشكل مبسط وسريع.¹

ثانياً- الشفافية والوضوح:

تتميز الإدارة الإلكترونية بعنصر الشفافية من خلال الإتاحة الكاملة والمتساوية لكافة المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات الإدارية إذ تعتبر الشفافية الكاملة داخل المنظمات الإلكترونية في محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات.²

¹ حجازي ، محمد حافظ . قضايا إدارية معاصرة . دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: لطبعة الأولى، 2011 ،

2008، ص 150.

² المرجع نفسه، ص 150.

ثالثاً-تخفيض التكاليف والوقت:

إذا كان التحول إلى الإدارة الإلكترونية في بداية الأمر يتطلب أموال كبيرة لتنفيذ هذا المشروع إلا أنه عند انتهاء يوفر بعد ذلك ميزانيات طائلة سواء تعلق الأمر في تقليص اليد العاملة وربح الوقت وتحقيق النوعية الوضعية في معالجة البيانات وتزويد في إنجاز المعاملات بين مختلف القطاعات الحكومية.

رابعاً-الأرشفة الإلكترونية:

يقصد بالأرشفة الإلكترونية تحويل المستندات الورقية إلى مستندات إلكترونية يمكن استرجاعها والتعامل معها بعملية إلكترونية فمعالجة المعلومات وحفظها وتداولها في الإدارة كأرشيف إلكتروني الذي يعد بمثابة بنك الوثائق والمعلومات.

الفرع الثاني

أهداف الإدارة الإلكترونية

قصد زيادة كفاءة وفعالية أداء العمل الإداري لجنت العديد من الدول إلى تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال قصد تطوير تسييرها الإداري من خلال تطبيق تقنيات الإدارة الإلكترونية، وترتبط أهداف الإدارة الإلكترونية بوظائف الإدارة عموماً وتشمل جميع الأعمال الحكومية.¹

لأن الشأن الإداري أكثر من الشأن الإلكتروني، وسمح العمل بالحصول على أفضل النتائج والخدمات ذات نوعية جيدة وفعالة تلبي حاجيات المستعملين وتتمثل الأهداف فيما يلي:²

¹ بن حيتور، مبادئ الإدارة الإلكترونية. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: ط 1

² محمد توفيق، شعيب. وعيل حكيم الإدارة الإلكترونية. دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن: ط 1 ص 68

أولاً-أهداف خاصة بالتنظيم الإداري:

يهدف تطبيق تقنيات الإدارة الإلكترونية خلق تنظيم وظروف حسنة لممارسة العمل الإداري، والحفاظ على حقوق الموظفين من حيث الإبداع والابتكار وكذا التقليل من مخاطر فقد المعلومات والحفاظ على سريتها تجسيدا لمبدأ الشفافية والابتعاد على المحسوبية كما تهدف إلى التقليل من البيروقراطية.

التعقيدات الإدارية التي يمر بها القرار الإداري في ظل الإدارة التقليدية نظرا لما يتطلب العديد من المعاملات مما يوافق أكثر من جهة إدارية فضلا عن إمكانية خروج المواطن المكلف بإنجاز المعاملة مما يعطل الحصول على الخدمة ساعات وأيام حتى أسابيع، وريح الوقت لإنجاز العمل في وقت قياسي والتخلص من تعقيدات الرقابة الإدارية التقليدية واستبدالها برقابة أسيل وأدق.¹

ثانياً-أهداف خاصة بعلاقة الإدارة وتعاملها:

تهدف الإدارة الإلكترونية إلى التقليل من الحواجز المادية والتنظيمية وذلك باتخاذ التدابير التي تضمن المساواة في التعامل والمعالجة. واحترام ضمانات الموظف في مواجهة الإدارة وذلك بتطبيق مبدأ سيادة القانون وتقرير حقوق المواطن ضد الإدارة وهذا يعد عاملا أساسيا للحكم الديمقراطي ومبادئ الحكم الراشد والإدارة المتفتحة المبنية على أساس الشفافية بما يحقق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.²

ثالثاً-أهداف خاصة بالاقتصاد:

تساهم الإدارة الإلكترونية في تصنيف الأهداف الاقتصادية كمحاربة الفساد وتقليل النفقات وترشيدها كما أن الكم الهائل من المعلومات. التي تنتهجها الإدارة الإلكترونية من عرض لغرض الاستثمارات المتاحة والامتيازات الممنوحة للمستثمرين داخل وحدة محمية على

¹ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الحوكمة والإدارة الإلكترونية. نحو إدارة عمومية فعالة وشفافة، ص 10.

² المرجع نفسه، ص 11.

شبكة الأنترنت كما تسمح بطرح مجالات التنمية التي يمكن أن تشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني وإتاحة الفرصة للهيئات المانحة كالاتحاد الأوروبي مثلا للتعرف على حقيقة المشاكل البيئية التي تعاني منها قصد المساعدة، بما ينعش الاقتصاد المحلي ويحقق الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة.

المبحث الثاني

نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية

يعود ظهور الإدارة الإلكترونية إلى العقود الخمسة من القرن الماضي والذي تزامن مع انتشار استخدام الحاسوب في أنشطة الأعمال منذ بداية عقد الخمسينات والستينات حيث أدركت المؤسسات أن استخدامها للحاسوب سيعني توفيراً للوقت والجهد و الموارد و الإسراع في إنجاز الأعمال و من هنا أخذت الأنشطة الإدارية تتحول بالتدريج من أنشطة تقليدية إلى أنشطة إلكترونية. و بذلك ظهرت الإدارة الإلكترونية كثمرة من ثمار التطور في الوسائل التقنية المختلفة و التجارب الإيجابية مع متغيرات العصر و تبنيها لتصبح كأحد دعائم البنية التحتية الرئيسية في كافة أعمال الإدارة.

ومن أجل دراسة هذا المبحث سيتم التطرق إلى نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية على المستوى الدولي (المطلب الأول)، ثم نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية في الجزائر والدول العربية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية على المستوى الدولي

سنقوم من خلال هذا المطلب بدراسة مراحل نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية على المستوى الدولي وذلك من خلال بيان هذه النشأة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي للتطور الهائل الذي سجلته في هذا المجال (الفرع الأول)، ومن ثم على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية (الفرع الثاني). و في بعض الدول العربية (الفرع الثالث)

الفرع الأول

الإدارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة رائدة على جميع دول العالم في مجال المعلوماتية، سواء من حيث التصنيع المعلوماتي لمختلف منتجات وأنواع التقنيات، أو من حيث حجم الاستثمارات، ومن ثم من حيث العوائد المالية من جراء الاستثمار في المجال المعلوماتي،¹ والحكومة الفيدرالية الأمريكية هي بحق أكبر منظمة بيروقراطية في العالم، حيث يعمل بها (2.1) مليون موظف مدني، و(800) ألف عامل بريد، بالإضافة إلى (1.8) مليون يعملون في القطاع العسكري. وبهذا يكون عدد العاملين في الحكومة أكثر من سبعة أمثال عدد العاملين في أكبر شركة أمريكية وتبلغ الميزانية الفدرالية حوالي (1.5) تريليون، أي أكبر من إجمالي الناتج القومي لألمانيا ثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم.²

وبلغت نفقات تكنولوجيا المعلومات على المستوى الفيدرالي أكثر من (48) بليون دولار في سنة 2002، و(52) بليون دولار في سنة 2003 مما يعني توفر البنية التقنية التحتية والمعلوماتية لتطوير وتطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية.³

الأمر الذي أدى إلى حدوث ثورة حقيقية في عالم الاتصالات ولاسيما بعد ظهور شبكة الإنترنت، لذا كانت تجربة الولايات المتحدة في تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال الإتاحة الكاملة لجميع المعلومات والقوانين واللوائح الحكومية على شبكة الإنترنت، بصورة تحقق لأي

¹ حrchos الفرجي، عادل. وآخرون . الإدارة الإلكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية القاهرة. المنظمة العربية للتتمية الإدارية، الطبعة الثانية ، مصر: 2010 ، ص 133.

² كيلش ، فرانك. ثورة الانفوميديا ، الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتنا. الكويت : مجلة عالم المعرفة 2000 ، ص 12 ، ترجمة ، زكرياء ، حسام الدين . عالم المعرفة عدد 2.

³ Fraud,west. E-govenmentStrategy :Simplified Delivery of Services To Citizens Executive

Office of the President Office of Management and Budget, Washington(2002),

مستخدم التعرف الكامل على جميع القوانين التي تحكم أي موضوع معين أو قضية معينة، فضلا عن قيامها بإتاحة النماذج المستخدمة في أداء الخدمة وما يتبعه من إمكان الطباعة للمستفيد لهذه النماذج على طابعته الخاصة ثم ملئها في إطار التعليمات الموضحة، قبل التوجه إلى مراكز أداء المعلومات، وهذا الأسلوب يقضي على أحد الاختلافات الرئيسية التي تؤثر في أداء الخدمة، كما أن هناك مبادرة خاصة قامت بها وزارة الدفاع الأمريكي لإدارة تنظيم مشترياتها من خلال بناء شبكة متكاملة للمعاملات الخاصة بالتوريدات الحكومية والموردين المسجلين في هذه التوريدات، حيث يتم من خلال هذه الشبكة الإدارة الكاملة للمخزون الحكومي، وتنفيذ عمليات الشراء إلكترونيا محققين بذلك وفرة هائلة في الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الخدمات الحكومية.¹

الفرع الثاني

الإدارة الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي

تحتل الإدارة الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير تأتي نظرا لأهميتها في مجال الخدمات التي تقدمها الحكومة إلى قطاع الأعمال والمواطنين كما تحاول دول الاتحاد الأوروبي دائما اللحاق بركب التقنيات الحديثة بشكل تحاول فيه مجارة النموذج الأمريكي، ففي عام 2000 تبنى الاتحاد الأوروبي فكرة الانتقال إلى المجتمع المعلوماتي، ومن ثم التمهيد لإجراء إصلاحات في (E- E) مؤسساته، تؤدي في النهاية إلى الإدارة الإلكترونية حيث أطلقت أوروبا شعار أي أوروبا الإلكترونية، وهي بذلك تدعو جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي للقيام بمساعيهم لتحويل حكوماتهم إلى حكومة إلكترونية.²

¹ حرحوش، الفرجي . المرجع السابق، ص 134.

² موفق ، مرزة . المؤتمر العلمي السنوي الثاني للإدارة الإلكترونية. تكنولوجيا المعلومات و دورها في التنمية الاقتصادية،

الجزء الثاني ، 8 ماي 2002 ، ص 44 - 46.

وكمثال على الدول الأوروبية تعتبر فرنسا من الدول الرائدة عالميا في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية هذه الأخيرة التي وصلت إلى مراحل متقدمة من حيث تنظيمها وإرساء جميع أسسها ودعائمها في فرنسا بهدف تطوير الخدمات العمومية المقدمة من طرف الإدارات وتقريب الإدارة من المواطن وتفعيل خدماتها.

بدأت بؤادر الإدارة الإلكترونية في فرنسا في أوت 1997 عندما تم إطلاق برنامج النفاذ الحكومي من أجل مجتمع المعلومات (PAGSI) والذي كان الهدف منه تعميم نشر واستخدام مواقع الإنترنت ووضع الوثائق الإدارية في متناول المواطنين والمرتفقين على هذه المواقع التابعة للإدارات العمومية، وتم الاستمرار في تطوير هذه المواقع الإلكترونية وربط أغلب الإدارات العمومية الفرنسية بعناوين إلكترونية إلى غاية صدور تقرير أفريل 2001 من أجل إدارة الكترونية في خدمة المواطن بعنوان

« Pour une administration électronique proche du citoyen : méthodes et moyens »

والذي جاء في إطار "برنامج التحول الأوروبي نحو الحكومة الإلكترونية" وتضمن التقرير سبعة وخمسين (57) اقتراحا من أجل تطوير الوظيفة العمومية الإدارية وربطها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.¹

أخذ تطبيق الإدارة الإلكترونية في فرنسا منحا جديدا بصدور الكتاب الأبيض «Livre Blanc» والذي تم إعداده من طرف وزارة الوظيفة العمومية الفرنسية في فيفري 2002 والذي يتعرض إلى موضوع "الإدارة الإلكترونية وحماية المعلومات الشخصية" ويهدف إلى وضع أساس قانوني وتقني لتطبيق الإدارة الإلكترونية في فرنسا وتم في هذا الإطار إصدار العديد من القوانين والنصوص التنظيمية الداعمة لهذه البرامج والرامية إلى تحقيق الأهداف

¹ - بهلول ، سمية . المرجع السابق، ص 82.

المسطرة كما تم تجسيد العديد من المشاريع الحكومية على مستوى الإدارات العمومية للجمهورية الفرنسية المركزية منها والمحلية وخاصة تلك الإدارات ذات الصلة المباشرة بالمواطنين والمسؤولة عن تقديم الخدمات العمومية لهم.

وفي نوفمبر 2002 وضعت الحكومة برنامج "من أجل جمهورية رقمية في إطار مجتمع المعلومات" **«Programme RE/SO 2007»** والذي يهدف إلى تحسين الطلبات العمومية وتعميم الأعمال والخدمات الرقمية للإدارة الإلكترونية في حدود سنة 2007 وقد أوصى هذا البرنامج باستحداث وكالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال (**ATIKA**) والتي تم من طرفها تأسيس جمعية تطوير التعليم في إفريقيا (**ADEA**) لاحقاً.

الفرع الثالث

الإدارة الإلكترونية في بعض الدول العربية

يقوم الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية في العالم العربي على سياسات محددة واستراتيجيات مدروسة تم تبني أغلبها انطلاقاً من مشاريع الحكومة الإلكترونية التي تهدف هذه الدول إلى تجسيدها انطلاقاً من دراسات أوكلت مهمة وضعها إلى جهات متخصصة، وتتباين تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الدول العربية بنسبة كبيرة ما بين دول استطاعت أن تخطو خطوات مهمة في هذا المجال وتحقق نتائج إيجابية وتلتحق بالركب الدولي وتنافس دولاً عالمية رائدة في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين دول لا تزال تخطو خطواتها الأولى بصورة متذبذبة وغير ممنهجة ولعل السبب الأساسي في ذلك يعود إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها العديد من الدول العربية، وسنحاول من خلال هذه الجزئية عرض بعض التجارب الرائدة على مستوى العالم العربي.¹

¹ - بهلول ، سمية . المرجع السابق، ص 90.

1- الإمارات العربية المتحدة:

حققت دولة الإمارات العربية مكانة متميزة أهلّتها لأن تكون من الدول الرائدة عالمياً في تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية، حيث احتلت المرتبة (28) في قائمة الدول الأكثر تفوق في تطبيق الإدارة الإلكترونية في التصنيف العالمي المعتمد لدى الأمم المتحدة في 2012. في حين حصلت على المرتبة الأولى على صعيد دول الشرق الأوسط وأفريقيا والمرتبة الخامسة بين الدول الآسيوية. هذا وقد توفرت مجموعة من العوامل التي أهلّت دولة الإمارات لتولي هذه المكانة ولعل من أهمها:

الركائز الأساسية للإدارة الإلكترونية حرص القيادة الإماراتية على تبني التطورات التكنولوجية العصرية في نظم المعلومات والاتصالات والعمل على تطبيقها بما يتناسب مع البيئة الداخلية والمعايير الدولية.

فضلا عن العمل الجاد في محاور عديدة ترتبط بالبنية التحتية والكوادر البشرية وتطوير القوانين والتشريعات لخلق مناخ ملائم للاستثمار والأعمال في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لاستخدام هذه التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، لكونها أدركت أهمية المعلومات والاتصالات، ووضعت الخطط اللازمة للحاق بركب المعلوماتية المتقدم، فقد أنشأت حكومة دبي أول منطقة حرة للتجارة الإلكترونية في العالم أسمتها مدينة دبي للإنترنت، واستقطبت منذ إنشائها في عام 2000 حوالي 200 شركة عالمية وإقليمية في عالم الإلكترونيات، وتسابقت الشركات الصغيرة والكبيرة فيها إلى ممارسة التدريب والتأهيل والبرمجيات، كما أنها وفرت البنية التحتية المناسبة للمشروعات، وزودتها بالمرافق الحيوية الخدمية الأخرى.¹

¹ حمدي باشا ، نادية . محاجبية ، نصيرة . عرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في إرساء حكومة الكترونية.

اتحادية: مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، الجزائر: العدد02 . 2013 ، ص 79.

بحيث شجع ذلك على استقطاب الكفاءات العالية والمهارات الإبداعية، وخلقت الأجواء المشجعة والمبادرات الحكومية لدعم الأعمال، ومن الجدير بالذكر أن دولة الإمارات قد حددت خطة طموحة لبناء نظام إلكتروني شامل كانت بداياته في عام 2003، فمثلا ما ذهبت إليه وزارة المالية والصناعة بتقديم خدماتها من خلال تقنية الإنترنت بغية تحسين الخدمات التي تقدمها هذه الوزارة إلى العملاء والمواطنين من خلال تطوير آلية تحصيل الإيرادات الحكومية وتسديد رسوم الخدمات، حيث وفر النظام الجديد إمكان استقبال طلبات الرخص من العملاء والمواطنين الراغبين في الاشتراك والتسجيل في الخدمة بعد إدخال العميل لجميع البيانات بدون تحمل عناء الحضور شخصيا إلى مقر تلك الوزارات.

2 - الأردن:

قامت الحكومة الأردنية بتطبيق الإدارة الإلكترونية فيها بهدف تحسين الخدمات العامة في الدولة ومواكبة التقدم التكنولوجي والمعرفي، ورصدت لذلك خطة تتمثل في زيادة استخدام الخدمات الإلكترونية وأتمتة الإجراءات الحكومية ضمن منهجية التحول الإلكتروني من خلال تنفيذ إستراتيجية "أردن رقمي 2020" والتي تستهدف خدمة المواطن الأردني وقطاع الأعمال، وخدمة المقيمين في الأردن، والدوائر الحكومية وتحديد جدول زمني للدوائر الحكومية المشاركة في خطة التحول الإلكتروني لفترة 2017. 2020 على إعادة هندسة.

ترتكز خطة التحول الإلكتروني للأعوام 2017 إجراءات وأتمتة خدمات الوزارات والدوائر بالإضافة إلى إلزامها إعادة هندسة الإجراءات وتطبيق مخرجات إعادة هندسة الإجراءات على أرض الواقع ومن ثم أتمتة الخدمات ورفع تقرير شهري عن تقدم سير العمل لتحقيق التحول الإلكتروني.¹

كما تشمل الخطة على وقف تقديم 10 خدمات حكومية بالطرق التقليدية وحصر تقديمها إلكترونيا اعتبار من 2018، وهي إصدار مخطط أرضي، إصدار شهادة عدم المحكومية،

¹ حرحوش، الفرجي وآخرون. المرجع السابق ، ص 140.

تجديد رخص المهن، دفع مخالفات السير، دفع المستحقات الاشتراك بالضمان الاجتماعي ودفع الاشتراك الاختياري للأفراد والشركات، تجديد رخصة السيارات بدون فحص وعلى هذا اتبعت الحكومة الأردنية مجموعة من المحاور تتضمن: البنية التحتية و التوقع الإلكتروني و السياسات والتعليمات و أمن المعلومات.

المطلب الثاني

نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية في الجزائر

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض مراحل نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 (الفرع الأول) و ما بعد مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 (محاولة إنقاذ المشروع)، (الفرع الثاني).

حرصا على مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وسعيا للحاق بركب الدول التي تبنت مشاريع الإدارة الإلكترونية على مستوى حكوماتها تم إطلاق مشروعين إثنين للتحويل الرقمي في الجزائر أخفق الأول إلى حد بعيد فيما حمل الثاني في ثناياه دروسا لتدارك هذا الإخفاق.

الفرع الأول :

مشروع الجزائر الإلكترونية 2013

يعد هذا المشروع أول وثيقة رسمية تحمل معالم برنامج إدارة إلكترونية متكامل حيث تم إطلاق هذه المبادرة شهر ديسمبر من عام 2008 من طرف وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال على أن يتم التجسيد الفعلي والنهائي لهذا المشروع آفاق سنة 2013.¹

¹ بوارس، منيرة . التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين واقع التطبيقات والرغبة في الطوارئ. أطروحة دكتوراه في

العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة- 1 : ص 159 .

آفاق المشروع: سبق الإعلان عن المشروع العديد من المشاورات التي جمعت الوزارة المكلفة مع المؤسسات والإدارات العمومية، والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، الجامعات ومراكز البحث، الجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. حيث شارك أكثر من 300 شخص في طرح ومناقشة الأفكار طيلة 06 أشهر وبعد المشاورات التي تبين كافة الشركاء تم وضع إستراتيجية الجزائر الإلكترونية

(2008-2013)¹. ولقد تضمن هذا المشروع 13 محورا، أطلق عليها اسم "المحاور

الكبرى" وهي محاور أزمع إنجازها بحلول عام 2013 وتتلخص في :

➤تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.

➤تسريع استعمال تكنولوجيا المعلومات على مستوى الشركات.

➤تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات

وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

➤دفع تطور الاقتصاد.

➤تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة.

➤تطوير الكفاءات البشرية.

➤تدعيم البحث، التطوير والإبداع.

➤ضبط الإطار القانوني التشريعي والتنظيمي.

➤تطوير الإعلام والاتصال.

➤تثمين التعاون الدولي.

➤وضع آليات التقييم والمتابعة.

¹ قوقة، وداد . المرجع السابق، ص 242.

راجع مشروع الحكومة الإلكترونية المنشور ، موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمة،

<https://www.mpt.gov> ، تاريخ آخر ولوج : 08 / 05 / 2025 م. 23:20.

➤ ضبط الإجراءات التنظيمية.

➤ تخصيص الموارد المالية اللازمة لإنجاح المشروع.

وبهدف الوصول لتحقيق الأهداف سالفة الذكر تم وضع برنامج عمل يركز على ما يلي:

➤ **برنامج تطوير التشريعات:** يركز بالأساس على إعداد قانون تنظيم المعاملات الإلكترونية ومختلف الجوانب القانونية المتعلقة بها.

➤ **برنامج التطوير الإداري والتنفيذي:** ويشمل تطوير أساليب العمل لدى الجهات التي من المقرر أن تلتجئ للمعاملات الإلكترونية.

➤ **برنامج التطوير الفني:** ويتجسد عبر استخدام التكنولوجيا الرقمية في المؤسسات الحكومية، مع تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال استخدام أحد المعدات وأفضل أنظمة لقواعد البيانات.

➤ **برنامج تنمية الموارد البشرية:** لا شك أنّ نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية مرتبط بالعنصر البشري المؤهل وهذا يستلزم وفقا لمقتضيات المشروع تكوين مهارات في مختلف التخصصات من خلال تأطير دورات تدريبية وتكوينية.

➤ **برنامج الإعلام والتوعية:** ويتحقق من خلال إعداد خطة كفيلة بتوعية المواطنين بحتمية التحول إلى المجتمع الرقمي، ومزايا الحكومة الإلكترونية. (موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا والرقمنة).¹

والملاحظ أن هذه البرامج مُستلهمة بالأساس من المبادئ العامة للتحول نحو الحكومة الإلكترونية التي طالما حرصت الأمم المتحدة على وضعها وتطويرها والتي تم الإشارة إليها سابقا.

¹ كوثر، منسل. تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، ص 59.

الفرع الثاني :

ما بعد مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 (محاولة إنقاذ المشروع)

على الرغم من حنكة إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 واشتمالها على برامج متكاملة من الناحية النظرية إلا أن هذا المشروع لم يكلل بالنجاح من الناحية العملية والأسباب في اعتقادنا عديدة أبرزها البعد الزمني فعلى سبيل المثال حدد المشروع مدة سنتين 2009 و2010 لإرساء البنية التحتية للحكومة الإلكترونية وهي مسألة كان من الصعب تحقيقها في ظل المعطيات التقنية الاقتصادية ، الاجتماعية... التي كانت سائدة ناهيك عن الفاصل الزمني المحدد بين هذه العملية وبين تحقيق مختلف برامج المشروع التي تتطلب مرحلة تحضيرية خصوصا في ظل ضعف الاستجابة المجتمعية آنذاك لهذا التحول. كما أن ضعف القيادة الرقمية كان عاملا أساسيا في فشل المشروع نظرا لإسناد مهمة السهر على تنفيذ المشروع لوزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال سابقا وعدم إشراك القطاعات الأخرى في هذه العملية. وهنا يثار التساؤل حول مصير هذا المشروع هل هو الفشل أو الاستمرارية؟

ففي ظل الغموض الذي اكتنف استمرارية التحول الإلكتروني خاصة وأن السلطة العليا لم تعلن عن نهاية مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 ولا عن مشروع جديد يحل محله، صرح الأمين العام لوزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال سابقا السيد محمد بعبيط أن الحكومة قررت تمديد مشروع الجزائر الإلكترونية إلى نهاية 2018، وفعلا تم تأكيد هذا المسعى في كل مرة من خلال البرامج الحكومية.¹

فعلى سبيل المثال تضمن مخطط عمل الحكومة لسنة 2021 عدة محاور تندرج ضمن عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية نذكر منها:²

¹ بوارس ، منيرة . المرجع السابق، ص 175.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مصالح الوزير الأول. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس

الجمهورية، سبتمبر - 2021 م ، مصالح الوزير الأول، بوابة الوزارة الأولى:

<https://premier-ministre.gov.dz/ar> تاريخ آخر ولوج: 29 ماي 2025، 22:50.

1-التحول الرقمي للإدارة العمومية: والتي من خلالها ستعمل الحكومة على بعث حكومة إلكترونية حقيقية من خلال تعميم استغلال رقم التعريف الوطني (NIN) وتسريع إنشاء شبكة الإنترنت الحكومية (RIG) ومركز البيانات الحكومي إضافة إلى إنشاء بوابة حكومية تسمح بولوج موحد وسريع إلى الخدمات العمومية التي تقدمها مختلف الإدارات.

فضلا عن ذلك ومن أجل ضمان الاتساق العام والكفاءة في مجال التحول الرقمي للإدارة العمومية ستعمل الحكومة على ما يلي:

➤الاستعمال المشترك للموارد وإضفاء التجانس بين مخططات التنمية القطاعية للرقمنة وكذا إنشاء آليات الترابط البيني بين الإدارات.

➤إنتاج محتوى رقمي وطني عالي الجودة لضمان الريادة في هذا المجال.

➤تعزيز الموارد اللازمة لتأمين الأنظمة المعلوماتية وتطوير مجال الأمن السيبراني.

***التحول الرقمي لمختلف الأنظمة:** تأتي في مقدمتها: رقمنة النظام البنكي الجزائري، رقمنة إجراءات إيداع براءة الاختراع، رقمنة مختلف المهام المتصلة بمهن المياه كالتسيير عن بعد واعتماد العدادات الذكية، رقمنة وتطوير المنظومة الإعلامية.¹

2- الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي لسنة 2022

أفضى الإرباك الذي وقعت فيه الجزائر بخصوص تسيير مرحلة الفيروس التاجي (كوفيد-19) إلى إعادة النظر وبشكل جذّي في وضع إستراتيجية متكاملة للتحول الرقمي مبنية على الدروس المستفادة من هذه المرحلة والتوصيات الهامة التي دعت لها الجهات الفاعلة في المجال من خلال إضفاء الطابع الرسمي عليها عبر إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2022.

¹ مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية ، المرجع نفسه، ص 21-31

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، بيان منشور بتاريخ 29 / 06 / 2022 م، ص33

أ-مضمون الإستراتيجية: بتاريخ 29 جوان 2022 ترأس الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرّحمان، اجتماعاً للحكومة، عالج من خلاله ملف التطوير الرقمي في الجزائر من خلال مناقشة مختلف المقترحات المقدمة من طرف أعضاء الحكومة الذين تُعنى قطاعاتهم بشكل خاص بهذه العملية، أين عرض وزير الرقمنة والإحصاءات "الإستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي 2022" التي تضمنت محاور متماشية مع الالتزام رقم 25 للسيد رئيس الجمهورية والذي يهدف إلى تحسين الربط البيني وتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال لاسيما ما تعلق بإدارة الخدمة العمومية وتحسين حوكمة القطاع الاقتصادي.¹

ب-برامج العمل الداعمة للمشروع: تحقيقا لمسعى التّحول الرقمي في الجزائر أرسى البيان الصادر عن مصالح الوزير الأول محاور هامة لدعم هذا المسار تمثلت في :

* إنشاء مراكز البيانات الحكومي: وهذا لتلبية الاحتياجات الحالية وكذا المستقبلية للمؤسسات والإدارات العمومية من حيث تنظيم ومعالجة وتخزين وإيداع أحجام هائلة من البيانات مع ضمان استمرارية الخدمات وأمن البيانات ويعد هذا المحور من محاور التّحول الإستراتيجية الهامة .

* إنشاء هيئات التصديق الإلكتروني: والمتمثلة تحديدا في:

*السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني ANCE.

*السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني AGCE.

*السلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني AECE.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد

رئيس الجمهورية سبتمبر - 2021 م، مصالح الوزير الأول، بوابة الوزارة الأولى:

<https://premier-ministre.gov.dz/ar> تاريخ الزيارة 30 ماي 2025 / 00:30

* تطوير شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية: يرمي هذا الإجراء إلى تأمين شبكة النقل الدولية من خلال تنويع الوصلات على مستوى في الجزائر وعلى الصعيد الدولي أيضا، إضافة إلى رفع سعة النطاق الترددي الدولي تحسباً للتطور المتوقع لحركة البيانات الرقمية؛

* **حماية الأمن المعلوماتي:** سواء المتعلق ببيانات وعطيات الأفراد أو الشركات أو المؤسسات العامة للدولة عبر تطوير الأنظمة المعلوماتية ودعم الأمن الرقمي.¹

* **تطوير النظام البيئي الرقمي في الجزائر:** ويتحقق ذلك عبر تطوير البنى التحتية الرقمية، والمساهمة في إبراز معالم اقتصاد رقمي حقيقي والولوج المكثف إلى الخدمات العمومية عبر الإنترنت. وإزالة الطابع المادي عن أكبر قدر ممكن من الإجراءات والعمليات الإدارية، مع تشجيع المؤسسات الناشئة على تطوير نظام بيئي رقمي، ويتحقق ذلك من خلال إنشاء حقيبة وزارية مكلفة بالمؤسسات الناشئة تعمل على إنشاء إطار تنظيمي مخصص لهذا المجال وإنشاء أدوات جديدة لتمويل المؤسسات الناشئة وكذا ترقية هياكل مرافقة الحاضنات والمسرعات.

* **المرافقة الأكاديمية لعملية الرقمنة:** ويتحقق ذلك من خلال مرافقة الجامعة الجزائرية لعملية التحول الرقمي عبر تشجيع الأبحاث التي تعنى بهذا المجال، وفي سبيل ذلك أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على ضرورة إنشاء الخلية متعددة القطاعات لليقظة التكنولوجية في إطار الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لإعطاء دفع جديد لمسار التطور التكنولوجي في الجزائر وضمان اليقظة اللازمة لمكافحة التبعية التكنولوجية لاسيما في مجال الرقمنة.²

* **تكييف وتنظيم القوانين الأساسية المتعلقة ببعض الأسلاك التقنية في الإدارة العمومية لاسيما المستخدمين المكلفين بالرقمنة:** ويتمحور هذا المسعى بالأساس حول تعديل وتنظيم القوانين الأساسية المتعلقة ببعض الأسلاك التقنية على مستوى الإدارة العمومية، لاسيما ما تعلق بفئة المستخدمين المكلفين بالرقمنة على اعتبار أن مسألة الارتقاء بالأسلاك المؤطر

¹ وزارة الرقمنة والإحصائيات. التقرير الوطني حول البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات. الجزائر: 2023، ص 8.

² المجلس الأعلى للأمن السيبراني. الاستراتيجية الوطنية للأمن المعلوماتي. 2022-2026، الجزائر: 2022، ص 4.

لِلنشاط الرقمي وضمان استقرارها تشكل رهانا أساسيًا تعمل الدولة على تجسيده، كون الأمر يتوقف عليه نجاح السياسة العامة للعصرنة والرقمنة إجمالاً سواء بالنسبة للإدارة العمومية أو بالنسبة للاقتصاد الوطني.¹

وبقراءة لمختلف هذه المحاور يتضح لنا جليا حجم التغيير الإستراتيجية في عملية التحول الرقمي، خصوصا إذا ما قورنت بمحاور استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013، وهو أمر منطقي يعكس بداية نضج التجربة الجزائرية في هذا المجال.²

تُعد الإدارة الإلكترونية من أهم مظاهر التحول الرقمي في العصر الحديث، إذ تسهم في تحديث أساليب عمل الإدارة العمومية بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. تهدف هذه الإدارة إلى تحسين جودة الخدمات العمومية، رفع كفاءة الأداء، وتقليل التكاليف والوقت. وتتميز الإدارة الإلكترونية بالسرعة، الشفافية، وتسهيل التفاعل بين الإدارة والمواطن. على المستوى الدولي، حققت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي خطوات متقدمة في هذا المجال، من خلال سياسات وتشريعات محكمة. أما في الجزائر، فقد شهدت خطوات تدريجية نحو التحول الرقمي عبر مشاريع متعددة، رغم التحديات التقنية والإدارية. كما تختلف تجارب الدول العربية في هذا المجال من حيث مستوى التقدم والبنية التحتية الرقمية. ويُعد فهم نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية ضرورياً لتقييم واقعها الحالي واستشراف آفاقها المستقبلية.

¹ وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. خطة تطوير النظام البيئي للمؤسسات الناشئة. الجزائر: 2023، ص 13.

² منسل، كوثر. المرجع السابق، ص 59.



الفصل الثاني



واقع تطبيق
الإدارة الإلكترونية
في الجزائر

إن نموذج الإدارة الحديثة يمثل ثورة تحول في الإدارات العمومية، من خلال تقديم الخدمات بدقة ووضوح، ونقله نوعية في نموذج الخدمة العمومية من خلال منحها صبغة الجودة في أعمالها وأنشطتها، فالتوجه نحو الإدارة الإلكترونية توجهها عالميا أقدمت عليها العديد من الدول ومن بينها الجزائر، وفي ظل مختلف هذه التطورات وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات كبيرة تستدعي عليها مواكبة هذه المستجدات، فتوجهت على غرار الدول للدخول في عصر المعلومات لترقية وظائف المؤسسات الحكومية، بغية التجسيد الفعلي لمفهوم العصرية وتطبيقاتها على الخدمات العامة الإلكترونية، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود صعوبات ومعوقات تدفعها للقيام بعدة مجهودات، من خلال هذا سيتم تخصيص هذا الفصل لدراسة:

- تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارة العمومية الجزائرية (المبحث الأول)

- تحديات التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية (المبحث الثاني)

المبحث الأول:

تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارة العمومية الجزائرية

أدركت الجزائر في السنوات الأخيرة أهمية التحول الرقمي كخيار استراتيجي لتحديث الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وقد جاء هذا التوجه في إطار سعي الدولة لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، ومحاربة مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري، وتحقيق الشفافية والفعالية في التسيير العمومي. وقد تم تكريس هذا المسعى في العديد من النصوص القانونية والسياسات العمومية، على غرار مخطط عمل الحكومة واستراتيجية الرقمنة الوطنية. سعت الجزائر في تجسيد الإدارة الإلكترونية عبر مراحل متعددة، شملت تهيئة البنية التحتية الرقمية، وتطوير المنصات الرقمية، وإطلاق مشاريع رقمية في قطاعات حيوية مختلفة. سيتم تخصيص هذا المبحث لدراسة تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة (المطلب الأول) وقطاع الداخلية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

قطاع العدالة

حرصًا على تجسيد سياسة الدولة الرامية إلى عصرنه المرافق العمومية وترسيخ مبادئ دولة القانون، أولت الجزائر اهتمامًا خاصًا بقطاع العدالة، من خلال تبني إصلاحات عميقة شملت إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في العمل القضائي.

وقد هدفت هذه الجهود إلى تحسين فعالية مرفق العدالة، وضمان الشفافية وحسن التسيير، وتقديم خدمة عمومية إلكترونية حديثة تخدم المواطن وتعود بالنفع أيضًا على مختلف الفاعلين بها، سنحاول من خلال هذا المطلب التركيز على الإطار القانوني لرقمنة مرفق العدالة في الجزائر (الفرع الأول) وتطبيقات رقمنة مرفق العدالة في الجزائر (الفرع الثاني).¹

الفرع الأول

الإطار القانوني لرقمنة مرفق العدالة في الجزائر

يشار إلى أنه "كثيرا ما يتم الربط بين الرقمنة الإدارية والإدارة الإلكترونية بحيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين وبالرغم من تكامل المصطلحين إلا أنهما مختلفان فالرقمنة هي المجهودات المبذولة من أجل تحويل العمل الإداري التقليدي إلى عمل إلكتروني، وهو ما سعت إليه الجزائر من أجل عصرنه مرفق العدالة.

لذلك نرصد في هذا الفرع الإطار القانوني لمرفق العدالة الإلكترونية انطلاقا من النصوص القانونية في الجزائر لاسيما القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فيفري 2015 المتعلق بعصرنه العدالة والذي وفر الأرضية القانونية والغطاء التشريعي لتطوير وعصرنه مرفق العدالة.²

¹ موقع وزارة العدل الجزائرية . الموقع الرسمي: www.mjustice.dz . قسم "الخدمات الإلكترونية"، زيارة بتاريخ 10 جوان 2025.

² المادة 01 من القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنه العدالة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، 4 فيفري 2015.

حيث نجد أن هذا القانون يتكون من 19 مادة موزعة عبر 05 فصول تضمن الفصل الأول منه الأحكام العامة والهدف من وضع القانون، فيما نص الفصل الثاني منه على المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية وعلى التصديق الإلكتروني للوثائق والمحركات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية، أما الفصل الثالث فنظم عملية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريقة الإلكترونية.

أما الفصل الرابع منه فقد نظم إجراءات وشروط استعمال المحادثات المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية، ل يختص الفصل الخامس والأخير بالأحكام الجزائية المسلطة على المخالفين لهذا القانون من أجل حماية نظام الرقمنة حيث سلط هذا القانون عقوبة الحبس والغرامة كل شخص يستعمل بطريقة غير قانونية العناصر الشخصية لتوقيع الكتروني لشخص آخر)، وكل شخص يحوز ويستعمل شهادة الكترونية رغم علمه بانتهاء صلاحيتها أو إلغائها (8)، ونورد فيما يلي أهم ما جاء في هذا القانون وفقا لثلاث عناصر رئيسية:

أولا - المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل

جاء تنظيمها في قسمين تحت عنوان الفصل الثاني الموسوم بـ المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل.

القسم الأول - المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل:

حيث نصت المادة 02 على إحداث منظومة معلوماتية مركزية بوزارة العدل من أجل معالجة كل المعطيات المتعلقة بمرافق العدالة وبنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها كمدارس التكوين والمؤسسات العقابية والجهات القضائية بما في ذلك المحكمة العليا ومجلس الدولة ومحكمة التنازع، وهذا من أجل عصنة العمل الإداري لوزارة العدل في إطار ما يسمى بالإدارة الإلكترونية والتي تعرف بأنها : تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وإنجاز

المعاملات الإدارية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية، بواسطة استثمارات التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات".¹

ومن الناحية التقنية تم ربط جميع هذه المؤسسات بشبكة داخلية من الألياف الضوئية تضمن النقل السلس والمؤمن للمعطيات بين المؤسسات العدلية كما تضمن نقل المحادثات بالصورة والصوت وهو ما تم العمل به فعلا، ومكنت المنظومة المعلوماتية من رقمنة كل الملفات سواء ما تعلق بملفات القضايا المطروحة أمام المحاكم أو ملفات القضاة والموظفين التابعين لسلك العدالة أو ملفات نزلاء المؤسسات العقابية أو ملفات المؤسسات القطاعية، بالإضافة إلى مستخرجات القضاء كشهادات الجنسية والأحكام القضائية وغيرها من الوثائق التي يتاح اليوم للمواطنين استخراجها عبر الإنترنت.

أما المادة 03 منه فقد تضمنت النص على الحماية التقنية للمعطيات التي يرد معالجتها على مستوى هذه المنظومة الآلية بواسطة برنامج إلكتروني يرخص باستعمال معطيات² المنظومة المركزية وهو تشديد من المشرع على حماية المعطيات والتي تكفلها قوانين أخرى كذلك سواء كانت خاصة كالقانون رقم 18-07 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية³ ، أو القانون 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته⁴، أو عامة كقانون العقوبات.

¹ المادة 03 من القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، المصدر السابق.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النص الخاص بالإدارة الإلكترونية، المادة 03.

³ القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 34، 2018.

⁴ القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009، المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 44، 2009.

القسم الثاني -التصديق الإلكتروني:

نظم المشرع في هذا القسم عبر 05 مواد نظام التوقيع والتصديق الإلكترونيين للوثائق الإلكترونية الصادرة عن وزارة العدل حيث اعتمد إمكانية إصدار وثائق ماهرة بتوقيع الكتروني حيث نصت المادة 04 منه يمكن أن تمهر الوثائق والمحركات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية بتوقيع إلكتروني تكون صلته بالمرحور الأصلي مضمونة بواسطة وسيلة تحقق موثوقة". كما استحدث شهادة الكترونية موصوفة لدى وزارة العدل تصدرها هاته الأخيرة لإثبات العلاقة بين معطيات التحقق من التوقيع الإلكتروني وصاحب التوقيع (المادة 06)، مع افتراض الموثوقية في وسائل التصديق متى كانت هوية الموقع أكيدة وسلامة الموقع مضمونة وهذا لإعطاء الحجية اللازمة للوثائق الإلكترونية، كما أكدت المادة 07 على أن وزارة العدل تضمن التصديق على التوقيع الإلكتروني بواسطة ترتيب الكتروني مؤمن يضمن التعرف على هوية الشخص المرسل إليه وتاريخ صلاحية التوقيع والمعلومات التي يتضمنها كما تتحمل وزارة العدل المسؤولية تجاه الأشخاص الذين صدقت على توقيعهم وكذا تجاه الغير عن الشهادات التي تصدرها حسب المادة 08 من النص نفسه، كما أحال عملية ضمان التوقيع الإلكتروني بواسطة تركيب الكتروني مؤمن إلى صدور نصوص تنظيمية في هذا الشأن، مع العلم أن المشرع الجزائري قد خص موضوع الجنسية والأحكام القضائية وغيرها من الوثائق التي يتاح اليوم للمواطنين استخراجها عبر الإنترنت.¹

أما المادة 03 منه فقد تضمنت النص على الحماية التقنية للمعطيات التي يرد معالجتها على مستوى هذه المنظومة الآلية بواسطة برنامج إلكتروني يرخص باستعمال معطيات المنظومة المركزية وهو تشديد من المشرع على حماية المعطيات والتي تكفلها قوانين أخرى كذلك سواء كانت خاصة كالقانون رقم 18-07 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية (10)، أو القانون 09-

¹ المادة 04 من القانون رقم 09-04 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال. المصدر السابق.

04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية منالجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته، أو عامة كقانون العقوبات.

ثانيا - إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني:

خصص المشرع الفصل الثالث من هذا القانون لتنظيم إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني وهي سابقة في مجال العمل القضائي حيث نصت المادة 09 منه على طرق جديدة للتبليغ وإرسال الوثائق والمحركات إلى جانب الطرق العادية المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية، وتتمثل هذه الطرق في المراسلة بالطريقة الإلكترونية والتي أحال المشرع كليات تطبيقها للتنظيم، فيما نصت المادة 10 على الشروط التي يجب أن تضمنها الوسائل التقنية المستعملة في هذه المراسلات كضرورة سلامة الوثائق المرسل، وأمن وسرية التراسل والتعرف الموثوق على أطراف التراسل وضرورة حفظ المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الإرسال والاستلام من طرف المرسل إليه بصفة أكيدة، كما أكدت على تمتع الوثيقة المرسل بالطريق الإلكتروني بصحة وفعالية الوثيقة الأصلية مادامت معدة بنفس الإجراءات ونفس الشروط.¹

وتحت قسم خاص بالكيفيات والمصاريف، تحدثت المواد 11 و12 و13 على كليات ومصاريف هذا الإرسال، لا سيما الإشعار بالاستلام الإلكتروني المترتب على إرسال العقود والوثائق بالطريق الإلكتروني، والذي يرد من المرسل إليه ويكون بمثابة تأشيرة وختم وتوقيع أو أي إشارة موضوعة على العقد أو نسخته تفيد الاستلام في حالة تم النص على هذه الشكليات قانونا، كما نظمت المادة 12 رخصة تمديد الأجل عند انقضاءه إلى يوم العمل الموالي في حالة عدم التمكن من إرسال عن طريق الوسيلة الإلكترونية لظروف خارجة عن إرادة المرسل وأكدت المادة 13 على ضرورة تحصيل المصاريف وغيرها من الحقوق المستحقة للخبينة العمومية وفق التشريع الساري المفعول في حالة تسليم الوثائق بالطريق الإلكتروني وهو ما بين حرص المشرع

¹ الجريدة الرسمية، المادة 04 من النص الخاص بالإدارة الإلكترونية.

على هذه الموارد لفائدة الخزينة العمومية، فيما أحال كفاءات تطبيق هذا الإجراء إلى نصوص تنظيمية أخرى.

ثالثا- استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية:

جاء القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، بمستجد

تقني يُعدّ نقلة نوعية في إجراءات التقاضي، من خلال إدراج تقنية المحادثة المرئية عن بُعد ضمن الممارسات القضائية الرسمية. وقد تم تخصيص الفصل الرابع من هذا القانون للحديث عن هذا الإجراء، حيث تنص المادة 14 على إمكانية لجوء قاضي التحقيق أو هيئة الحكم إلى استعمال المحادثة بالصوت والصورة متى دعت الحاجة إلى ذلك، إما بسبب بعد المسافة أو من أجل تسريع وتيرة الفصل في القضايا، وهو ما ينسجم مع أهداف الرقمنة الرامية إلى تحسين جودة وفعالية العدالة.¹

وقد حددت المادة نفسها الشروط الواجب توافرها لاعتماد هذه التقنية، ومنها ضرورة سرية الإرسال وأمانته، وتسجيل المحادثة على دعامة إلكترونية تضمن سلامتها، على أن تُرفق هذه الدعامة بملف الإجراءات القضائية. كما يُشترط إعداد محضر مفصل لجلسة المحادثة، يوقع عليه كل من القاضي وأمين الضبط لضمان المصادقية والشفافية.²

أما المادة 15 من نفس القانون أعلاه، فقد وسّعت من نطاق تطبيق هذا الإجراء لتشمل الشهود، والأطراف المدنية، والخبراء، مع التأكيد على احترام حقوق الدفاع ومبادئ المحاكمة العادلة. فيما اعتبرت المادة 16 أن معيار القرب الجغرافي يُحدد الجهة القضائية المختصة لسماع المعنيين، واشترطت حضور وكيل الجمهورية وأمين الضبط أثناء استعمال هذه التقنية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمحبوسين، إذ يُمكن سماعهم مباشرة من المؤسسة العقابية التي يتواجدون بها، دون الحاجة لنقلهم، مما يساهم في تقليل الأعباء الأمنية واللوجستية ويوفر حماية أكبر.

¹ المواد 14، 15، 16 من القانون رقم 15-03، المصدر السابق.

² خياطي، عبد القادر. القانون والإعلام الآلي في الجزائر: عصرنة المرفق القضائي، دار هومة، الجزائر: 2020، ص87.

يتضح مما سبق أن المشرّع الجزائري اعتمد تقنية المحادثة المرئية عن بعد كجزء من التحول الرقمي لمرفق العدالة، بما يواكب التطورات التقنية الحديثة ويعكس إرادة الدولة في تعزيز مبدأ التقاضي الرقمي وتكريس الشفافية في العمل القضائي.

الفرع الثاني

تطبيقات رقمنة مرفق العدالة في الجزائر

تناغما مع سياسة الدولة الرامية إلى عصنة وتطوير المرفق العام وبغية إرساء دولة القانون وترسيخ فكرة الدولة العادلة، أولت الجزائر اهتماما بالغا بمرفق العدالة فانتهجت سياسة إصلاح عميقة ارتكز جزء منها على إدخال التكنولوجيات الحديثة وعلى رأسها تكنولوجيات الإعلام والاتصال في العمل القضائي من أجل عصنة مرفق العدالة وسعيا منها لضمان الشفافية وحسن التسيير للوصول إلى عدالة في متناول المواطن وتقديم خدمة عمومية بشكل إلكتروني وحديث ليس لصالح المواطن فحسب، بل كذلك لصالح إطارات وشركاء القطاع من قضاة وموظفين ومحامين ومحضرين قضائيين وموثقين وغيرهم، وعلى هذا الأساس بدت مظاهر عصنة قطاع العدالة اليوم واقعا ملموسا فظهرت جزء كبير من خدمات الوثائق القضائية متاحة على المواقع الإلكترونية، كما أدخلت في أروقة المحاكم تقنيات المحاكمة عن بعد وبدأ العمل بالسوار الإلكتروني وغيرها من التقنيات الحديثة التي تم تسخيرها لخدمة مرفق العدالة وتظهر أهم الإنجازات في مجال عصنة مرفق العدالة فيما يلي:

أولا - المنظومة المعلوماتية:

وهي مجموعة من الأنظمة الآلية للتسيير من أجل تقديم خدمات إلكترونية لصالح المواطن أو لفائدة الموظفين أو المؤسسات تعتمد على ربط جميع المؤسسات القطاعية بشبكة اتصال داخلية (إنترنت) وتسييرها عند طريق المعالجة والتخزين في وحدة مركزية على مستوى العاصمة وقد جاء النص عليها من خلال الفصل الثاني من القانون 15-20 سالف الذكر، تشمل منظومة معلوماتية لوزارة العدل ومنظومة التصديق الإلكتروني حيث نصت المادة 02 : " تحدث منظومة

معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع" ونصت المادة 03 منه تضمن الحماية التقنية للمعطيات المذكورة في المادة 2 أعلاه، قراءة وكتابة، بواسطة برنامج إلكتروني يرخص باستعمال معطيات المنظومة. ونجد بذلك أن هذه المنظومة المعلوماتية قد وفرت العديد من الخدمات الإلكترونية:¹

1- **النظام الآلي لتسيير الملف القضائي:** والغرض منه تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف أعباء التنقل وذلك من خلال التسيير الإلكتروني لملف أي قضية من بدايتها إلى غاية الفصل فيها حيث يتمكن صاحبها بمجرد التسجيل من الحصول على رقم سري يدخل من خلاله إلى الموقع الإلكتروني الخاص ليرى مآل قضيته (حفظ الملف المداولة النظر والتأجيل... الخ) وفي أي مستوى كانت (محكمة، مجلس قضائي، المحكمة العليا).²

2- **نظام صحيفة السوابق العدلية:** وهو نظام يمكن من متابعة السوابق العدلية للمواطنين وتحيينها والحصول على هذه الوثيقة من أي مكان عبر التراب الوطني والتي كانت تمنح فقط في محكمة مكان المولد أو المسكن ويتم الإشراف على هذا النظام انطلاقا من المركز الوطني لصحيفة السوابق العدلية والذي عرف النور بتاريخ 06 فيفري 2004 والموصول بجميع الهيئات القضائية عبر كامل التراب الوطني، كما يمكن هذا النظام مختلف الإدارات العمومية من طلب صحيفة السوابق العدلية (رقم 02 من خلال البريد الإلكتروني لوزارة العدل).

¹ بوشاري ، أمينة . بركاهم، سالم. الإصلاح الإداري في الجزائر (عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017) ، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03 : المجلد 06 ، العدد 11 جانفي 2018، ص 210.

² بوشاري ، سالم/المرجع نفسه. ص 211.

كما أن عملية ربط هذا النظام ببعض الممثلات الدبلوماسية للجزائر في الخارج (فرنسا، إسبانيا، تونس ... الخ) مكن الجالية الجزائرية في هذه الأماكن من استخراج صحيفة السوابق العدلية مرسوم التجنس أو شهادة الجنسية.¹

3- **نظام تسيير الأوامر بالقبض:** وهو نظام آلي تجمع فيه كل أوامر القبض الصادرة عبر كامل التراب الوطني وكذا الإخطارات الخاصة بالكف عن البحث، ويكفي إدخال اسم أي شخص ليعرف إن كان مطلوباً للعدالة أم لا، لاسيما في الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية وفي مقرات مؤسسات الأمن والدرك الوطني وغيرها من المراكز.

4- **النظام الآلي لتسيير الجمهور العقابي:** وهو نظام يهدف إلى تكوين ملف رقمي لنزلاء المؤسسات العقابية يحمل رقم وطني موحد يتكفل بتسيير نشاط وملف النزيل طيلة فترة بقاءه في المؤسسة وفي حالة العود يستمر نفس الملف حتى وإن تغيرت المؤسسة العقابية، كما يساعد في الإجراءات السريعة والفعالة في حالة العفو يشمل ملف النزيل كل المعلومات المتعلقة به منذ دخوله للمؤسسة العقابية ومتابعة سلوكياته ونشاطاته المتعلقة بإعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي، ودراسته أو تكوينه داخل المؤسسة وغيرها من المعلومات الضرورية، بحيث يسمح هذا النظام بتقديم صورة واضحة ودقيقة للجمهور العقابي داخل المؤسسات وحتى خارجها للقائمين على السياسات العقابية وإعادة الإدماج من خلال إحصائيات دقيقة ومعطيات مهمة يمكن تحليلها ودراستها من أجل إنشاء مؤسسات جديدة أو تحويل المساجين أو دراسة أهم التغيرات في شريحة المساجين إلى غير ذلك من الدراسات.²

كما يمكن هذا النظام من المعالجة الفورية للآلاف من الملفات ومعرفة كل الوضعيات في وقتها إفراج، إطلاق سراح مشروط، عفو...).

¹ بوشاري ، بركاهم. المرجع السابق، ص 211.

² بوشاري ، بركاهم . المرجع السابق، ص 210.

ثانيا - الشباك الإلكتروني عبر الأنترنت :وهو بوابة إلكترونية سخرتها وزارة العدل [/https://coursdesaffaires.mjustice.dz/affaire](https://coursdesaffaires.mjustice.dz/affaire) لخدمة المواطنين والإجابة عن استفساراتهم وتساؤلاتهم وتزويدهم بالمعلومات الضرورية الشائعة أوالتي يطلبونها، وتوجيههم للمحاكم والمجالس القضائية التي تناسب مواضيع دعواهم كما تقدم خريطة بكل المحاكم والمؤسسات العقابية في الجزائر وتهتم بنشر الثقافة القانونية (14)، كما تم مؤخرا إطلاق مواقع الإلكترونية خاصة بكل مجلس قضائي بالإضافة إلى مواقع خاصة بالمحكمة العليا ومجلس الدولة ومحكمة التنازع وغيرها من المؤسسات القطاعية الأخرى.

ثالثا - السوار الإلكتروني:

وهو وسيلة إلكترونية تحمل الشريحة الإلكترونية تحدد موقع وتنقلات حاملها تأتي في شكل سوار يوضع في الرجل، يصعب نزعها أو العبث به، تم العمل به في الجزائر بغية التخفيف من نزلاء السجون خاصة في فترة التوقيف للنظر، أو في حالات معينة أين يتم بالحكم النهائي على المتهم بأقل من 03 سنوات أو عندما تكون الفترة المتبقية من المدة العقابية أقل أو تساوي 03 سنوات بشروط نظمها القانون أين يتم الإفراج عن المسجون لتمضية عقوبته بسوار إلكتروني يحد من تنقلاته عبر إقليم معين، كما يغني السوار الموضوعون تحت الرقابة القضائية من التنقل المستمر إلى المحاكم أو مراكز الشرطة للإمضاء وإثبات بقائهم في إقليم مقر سكنهم، وهو إجراء يصب في إطار تعزيز الحقوق والحريات الفردية للأشخاص المتابعين قضائيا ويسمح بإعادة إدماجهم في المجتمع .

لقد تم العمل بنظام السوار الإلكتروني كإجراء جديد وفقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر رقم 15-2002 المؤرخ في 23 جويلية 2015 وكآلية بديلة لتطبيق العقوبات السالبة للحرية بموجب القانون 18-01 المؤرخ في 30 يناير 2018 المتمم للقانون 05-04 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين (19)، حيث

عرفت المادة 150 مكرر الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بأنه إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية.

يتمثل الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في حمل الشخص المحكوم عليه، طيلة المدة المذكورة في المادة 150 مكررا، لسوار الكتروني يسمح بمعرفة مكان تواجده في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات" وقد نظم القانون شروط وكيفيات استبدال العقوبة السالبة للحرية بالوضع تحت المراقبة الإلكترونية التي قد يصدرها قاضي تطبيق العقوبات من تلقاء نفسه أو بطلب المحكوم عليه أو محاميه.

كما تجد الإشارة إلى أنه وإن كان هذا السوار الإلكتروني منتج من قبل شركات أجنبية إلا أنه يعتمد على قاعدة بيانات وتقنيات تسيير موضوعة من قبل خبراء جزائريين.¹

رابعا - نظام المحاكمات عن بعد:

وهو نظام جديد يعتمد على تقنية الصوت والصورة داخل أروقة المحاكم، بفضل شبكة الألياف البصرية التي تم بها ربط كل المحاكم والمجالس والمؤسسات العقابية عبر كامل التراب الوطني مما يسمح بالتحادث المرئي عن بعد في مجال التحقيقات القضائية كسماع الأطراف والتحقيق معهم عن بعد أو أثناء سير المحاكمات كسماع الشهود والخبراء المتواجدون في أماكن بعيدة²، كما يمكن سماع المتهمين في مادة الجرح والمحبوسين في مؤسسات عقابية للتخفيف من إجراءات تنقلهم، ويسمح هذا النظام من تخفيف عبء التنقل على الأطراف والشهود وتحويل المحبوسين، كما يؤدي إلى عدم التأجيل بسبب غياب الشهود والذي تشتكي منه المحاكم الجزائرية، ولقد تمت أول محاكمة عن بعد داخل الوطن بتاريخ: 2015/10/07 بمحكمة القليعة

¹ بوشاري ، بركاهم . المرجع السابق ، ص 211.

² القانون 18-01 المؤرخ في 30 يناير 2018 ، المتمم للقانون 05-04 المؤرخ في 06 فبراير 2005 . المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، ج . ر العدد 05 الصادر بتاريخ 30 يناير 2018 .

فيما كانت أول محاكمة دولية بتاريخ: 2016/07/11 بمجلس قضاء المسيلة أين خوطب الشاهد بتقنية الصورة والصوت وهو في مجلس قضاء "نان تير" الفرنسي .

وقد تم تنظيم استعمال هذه التقنية عن طريق القانون 2015 المتعلق بعصرنة العدالة من خلال الفصل الرابع الموسوم بـ "استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية والذي ينقسم إلى قسمين الأول بعنوان " شروط الاستعمال " والثاني بعنوان " الإجراءات " حيث نظم المشرع الجزائري شروط وكيفيات اللجوء إلى المحادثات المرئية في مرحلة التحقيق أو مرحلة المحاكمة، كما حدد القانون الأطراف الذين يمكنهم أن يكونوا جزءا من هذه المحادثات كالشهود والخبراء أو المحبوسين الذين يتم سماعهم في جلسات الخاصة بالجنح مع اشتراط موافقة هذا المحبوس وموافقة المؤسسة العقابية التي ينزل بها.

فكل هذه المظاهر وأخرى هي نتاج عصرنة مرفق العدالة بالجزائر وإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في نظام التسيير وفي العمل القضائي وتقديم خدمات عامة الكترونية للمواطنين.

خامسا - نظام شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني:

إعمالا لمبدأين مهمين من أجل اعتماد التوقيع الإلكتروني، الأول مبدأ التعادل الوظيفي بين المحررات الإلكترونية والورقية والمبدأ الثاني وهو مبدأ الحياد التقني بشأن التوقيع الإلكتروني أي النص على عدم التفرقة القانونية بين التوقيع التقليدي والإلكتروني متى توافرت شروط ووظائف التوقيع وهذا من الناحية الثبوتية، أخذت وزارة العدل على عاتقها إدماج تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي بعدما نظم المشرع الجزائري ومن خلال القانون 04-15 واعترف بفعالية التوقيع الإلكتروني القانونية وقبوله كدليل أمام القضاء حتى وإن لم يعتمد على شهادة التصديق الإلكتروني الموصوف أو لم ينشأ وفق الآلية المؤمنة المذكورة سابقا ، وكذا بعد النص على الأمر نفسه من خلال القانون المدني من خلال المادة 323 مكرر يعتبر الإثبات بالشكل الإلكتروني كإثبات بالكتابة على الورق حيث نجد أن وزارة العدل وفي اطار

عصرنة و رقمنة العدالة قد استحدث مركزا خاصا بهذه التقنية وهو المركز الوطني لشخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني والذي دخل الخدمة بداية من 13 سبتمبر 2014، حيث قام بإصدار وتزويد القضاة والنواب العامون وأمناء الضبط عبر كامل التراب الوطني شرائح الكترونية مخصصة لتخزين الإمضاء الإلكتروني الشخصي لكل واحد فيهم والذي يسمح بتوقيع وتسليم كل الوثائق التي يمكن إرسالها عن طريق الوسائط الإلكترونية، كما يسمح بتبادل الوثائق إلكترونيا بين الجهات القضائية وكل الجهات الأخرى ذات العلاقة.

وفي مجال التصديق الإلكتروني تم استحداث سلطة التصديق الإلكتروني الخاصة بوزارة العدل والتي مهمتها إصدار شهادات التصديق لإعطاء التوقيع الإلكتروني فعاليته الكاملة من أجل تعزيز قوته الثبوتية وحجيته القانونية.

يعتبر المرفق العام الإلكتروني واجهة جديدة لتعاملات الحكومة تنبئ عن الوعي بأهمية التحكم في التكنولوجيا ومواكبة التطور كما تعتبر من بين الآليات الحديثة لترشيد النفقات العمومية وتسيير المرافق العامة وتقديم الخدمات في شكل الكترونية من أجل راحة المواطنين وريح الوقت والجهد وتجاوز الحدود الجغرافية واستمرارية العمل طيلة ساعات اليوم وأيام الأسبوع وغيرها ومرفق العدالة من المرافق التي شملتها سياسة العصرنة وهو ما نراه اليوم واقعا ملموسا في كل المؤسسات القطاعية ومن خلال البوابات الإلكترونية للمجلس والهيئات القضائية وكذا بوابة وزارة العدل والمحاكمات المتلفزة عبر شبكة الألياف البصرية وتقنية السوار الإلكتروني وغيرها من تطبيقات العدالة الإلكترونية لذلك يمكننا القول أن الجزائر نجحت نسبيا في ترقية مرفق العدالة وعصرنته، كما مكنت رقمنة مرفق العدالة من:

- استخراج الوثائق القضائية كشهادة الجنسية والسوابق العدلية والأحكام القضائية، عبر شبكة الأنترنت من أي مكان وفي أي وقت.
- الاطلاع والاستفسار على مآل القضايا وتلقي استدعاءات وتبليغات بنفس الطريقة الإلكترونية.

- خلق الثقة بين المواطن والعدالة من خلال تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة. - استبدال بعض العقوبات السالبة للحرية بالسوار الإلكتروني.
- رقمنة ملفات نزلاء المؤسسات العقابية وتتبع قضاياهم في أي مؤسسة كانت. ومن التوصيات المقترحة
- تطوير ومراجعة القوانين الموضوعية والإجرائية لقطاع العدالة لتتماشى مع التقنيات الحديثة.¹

المطلب الثاني

قطاع الداخلية

شهد قطاع الداخلية في الجزائر تحولاً رقمياً ملحوظاً خلال العقد الأخير، حيث استثمرت الدولة جهوداً كبيرة في تطوير تطبيقات الإدارة الإلكترونية بهدف تحسين جودة الخدمات الإدارية وتعزيز فاعلية الأمن والاستقرار. يأتي هذا التحول في إطار خطة وطنية تسعى إلى رقمنة مختلف قطاعات الإدارة العمومية، بما يسهل على المواطنين الوصول إلى الخدمات بشكل أسرع وأكثر شفافية. ويهدف هذا المطلب إلى دراسة التطبيقات الرقمية في قطاع الداخلية الجزائري من خلال تحليل أهم الأنظمة الرقمية المستخدمة، ومميزاتها، والتحديات التي تواجهها في سياقها المحلي. لأهمية هذا القطاع تناولنا هذا المطلب من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

آليات متابعة وتقييم تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجماعات المحلية في الجزائر

إن إسناد مهمة تطوير الجماعات المحلية عن طريق تفعيل الرقمنة يعد أمراً ضرورياً يقتضي إرفاقها بجملة من الآليات، حيث سنتناول في هذا المطلب أهم الإنجازات نذكر ما يلي:

¹ العيداني، محمد . رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 03-15 جامعة الجلفة: <https://short-link.me/109U>

أولا - رقمنة وثائق الحالة المدنية وإنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية:

شكلت وثائق الحالة المدنية محور اهتمام وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار برنامجها لتطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية، و ذلك على اعتبار قسم الحالة المدنية من أكثر الأقسام تداولاً من طرف المواطنين و يشهد يومياً الكثير من المعاملات، ما جعل العمل على تطوير كافة الخدمات التي يقدمها القسم و عصرنه وثائق الحالة المدنية من أكثر المجالات التي شهدت اهتماماً خاصاً¹، و عليه تم استحداث في هذا المجال ما يلي:

إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية:

يعتبر السجل الوطني الآلي للحالة المدنية من أهم الإنجازات التي ساهمت في تحسين وتطوير عمل الإدارة وتمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة و نوعية، حيث يقوم هذا السجل بتجميع قاعدة بيانات كل البلديات 1541 المنتشرة على مستوى تراب الجمهورية و المتمثلة في صورة رقمية تحوي جميع المعطيات المحجوزة الخاصة بشهادة الميلاد الأصلية التي تتضمنها سجلات الحالة المدنية و يتم رفعها عن طريق الماسح الضوئي من طرف الأعوان المختصين التابعين للبلديات، و هو الأمر الذي نصت عليه المادة 25 من القانون 08-14 التي جاء فيها يحدث لدى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية الإقليمية سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات² و ملحقاتها الإدارية و كذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية ، و قد مكن هذا السجل منتمكين المواطنين من استخراج كل وثائق الحالة المدنية التي تم تعديل مواصفاتها التقنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل. تمكين الجالية

¹حمدي، جليلة . ايمان ،محمد. بورايو، ياسين . واقع الإدارة الإلكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية مجلة طينة للدراسات العلمية الأكاديمية. المجلد 03 العدد ،02 ديسمبر 2020، ص 340 .

²احمد كمال، قنون و مبارك، نجاح. مشروع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر بين الواقع و المأمول. مجلة العلوم الانسانية جامعة خيضر محمد بسكرة: المجلد ،7، العدد 1، 2018، ص2.

الجزائرية المقيمة في الخارج من تقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12 مباشرة عبر الأنترنت و الحصول عليه من الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.¹

و بعدها تم توسيع العمل بالسجل الوطني ليشمل عقود الزواج و الوفاة، حيث أصبح ابتداء من 03 سبتمبر 2014 باستطاعة المواطنين استخراج عقود الزواج و الوفاة من أية بلدية او ملحقة عبر التراب الوطني بواسطة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

أما فيما يخص الإجراءات العملية للشروع في استغلال السجل الوطني الآلي للحالة المدنية فلقد أوضحت التعليمات الوزارية رقم 1436 المؤرخة في 13 فيفري 2014 الإجراءات التطبيقية لتسيير وتسليم الشهادات من قبل ضباط الحالة المدنية، من خلال:

- إنشاء قاعدة معطيات الحالة المدنية على مستوى كل ولاية.
- إنشاء قاعدة معطيات الحالة المدنية على مستوى البلديات.
- برمجيات نظام رقمنة الحالة المدنية: تتمثل في 3 برمجيات على مستوى كل بلدية وتتمثل في :
برنامج نقل الشهادات.- برنامج تسليم الشهادات- برنامج التبليغ عن الأخطاء المحتملة و قد تم تأمين هذه البرمجيات بأنظمة و تطبيقات حماية متعددة من اجل سلامة و حفظ المعلومات والبيانات من الاختراق و القرصنة من قبل أطراف غير معنيين.والتصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية: أتاحت هذه الخدمة للمواطنين تقديم طلبات التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية و الوثائق المرفقة بها عن بعد، دون عناء التنقل الى الجهة القضائية المختصة إذ يتم إيداع الطلب وفق احدى الطرق الآتية:²

- إيداع طلب التصحيح على مستوى الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج.
- تقديم طلب التصحيح عبر الأنترنت.

¹ حمدي و بورايو. مرجع سابق، ص5.

² قنون و نجاح . مرجع سابق، ص 512.

- إيداع طلب التصحيح على مستوى أقرب محكمة.

- إيداع طلب التصحيح على مستوى أقرب بلدية.

وقد تميزت سنة 2015 بتسريع وتيرة عصنة المؤسسات العمومية بهدف تحسين الخدمات

و تقريبها من المواطن من خلال جملة من التدابير تمثلت خصوصا في:

صدر مرسوم تنفيذي في جويلية 2014 يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، قصد التخفيف من حجم الملفات والإجراءات الإدارية والزم هذا المرسوم الولايات والدوائر و البلديات و الوزارات و الإدارات العمومية التابعة لها بعدم الاشتراط مستقبلا من المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية مثل مستخرجات من عقود الميلاد و الزواج و الوفاة، وذلك بعد ربطها المباشر بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية التابع لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

ثانيا-تسيير شبابيك الحالة المدنية ومصالح التنظيم العام:

يتعين على جميع أعوان شبابيك الحالة المدنية بالبلديات ومصلحة التنظيم العام بالدوائر و الولايات أن يكونوا من الأعوان المعروفين بكفاءتهم المهنية و انضباطهم و نزاهتهم في أداء الخدمة العمومية حيث يكونوا محل تقييم ومتابعة مستمرة من طرف مسؤوليهم المباشرين مع ضرورة تنظيم دورات تكوينية للأعوان قصد اطلاعهم على المستجدات فيما يخص الجوانب القانونية و التنظيمية المتعلقة بمهامهم و وسائل الاتصال الحديثة، أن تطبيق الإدارة الإلكترونية و أن كان يقلل من عدد الموظفين الذين تحتاجهم الإدارة في سبيل قيامها بالمهام المناطة بها فانه في المقابل يرفع من مستوى الكفاءة المطلوبة و يفرض ضرورة الانتقال من شروط دنيا للتوظيف إلى شروط عالية الكفاءة يستوجب من خلالها لينال الموظف وظيفة في إطار نظام الإدارة الإلكترونية أن يتمتع بكفاءات وقدرات عالية في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التعامل مع الحواسيب و الأجهزة الإلكترونية ، لابد من وجود نشر للثقافة الإلكترونية بين المواطنين وتعريفهم بتطبيقات الإدارة الإلكترونية و أهدافها و عوامل نجاحها و قوانينها، و ذلك من خلال

وسائل الإعلام المختلفة، و نشر الملصقات و إقامة المحاضرات و الندوات و غيرها، التي تسهل نجاح تنفيذ هذا المشروع.

الفرع الثاني

إعادة تأهيل المرافق العمومية للجماعات المحلية

إن تأهيل الجماعات المحلية بشكل عام أصبح من ضمن أولويات الحكومات الدولية خاصة عقب الأزمات المالية التي انفجرت مؤخرا والتبادت الى تأزم الأوضاع الداخلية للدول، و يأتي تبني تكنولوجيا الإعلام والاتصالات في الإدارات المحلية احد اهم عوامل تأهيل تطوير تلك الإدارات ،إن قطاع الداخلية و الجماعات المحلية يعمل في اطار تحفيز التنمية المحلية بكل أبعادها على اربع (04) مسائل هامة تتعلق الثلاثة الأولى منها بكل من ترقية الاستثمار الاقتصادي على المستوى المحلي، تحفيز الدور الاقتصادي للجماعات، إعادة النظر في نظام المالية و الجباية المحلية، في حين تم تحديد المسألة الرابعة لإعادة تأهيل و عصرنه و تحسين خدمات المرافق العمومية الجوارية و ذلك من خلال اتخاذ تدابير تنظيمية و قانونية جديدة ترمي الى معالجة مختلف النقائص المسجلة.¹

الفرع الثالث

إنشاء لجنة ولائية مكلفة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية للجماعات المحلية من بين اهم الإجراءات التي باشرتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تنصيب على مستوى كل ولاية لجنة مكلفة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية التابعة للقطاع.

¹ قانون و نجاح . مرجع سابق، ص 513.

و يجب على اللجنة القيام بإرسال و بصفة دورية تقريراً شهرياً مفصلاً عن نشاطها الى الإدارة المركزية و المتمثلة في وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية قبل العاشر من كل شهر كأقصى تقدير.¹

الفرع الرابع

الاستقبال والتكفل بشكاوى وطلبات المواطنين

إن الجماعات الإقليمية عامة والإدارة المحلية خاصة وبحكم علاقتها المباشرة مع المواطنين تجد نفسها في كل مرة أمام حتمية فتح المجال للمواطنين للمشاركة في العملية التنموية وصنع القرارات المحلية والوطنية ذات الصلة المباشرة بمصالحهم وانشغالهم.

يتعين على جميع المسؤولين المحليين من الوالي، المدراء التنفيذيين للولاية، المصالح العمومية المحلية الرئيسية، رؤساء الدوائر ورؤساء المجالس الشعبية البلدية تنظيم يوم من أيام الأسبوع يتم فيه استقبال المواطنين من أجل تعزيز مصداقية المرافق العمومية الإدارية،²

وقصد وضع مخطط لعصرنة المرفق العام، كان لابد من تبسيط و تحسين الإجراءات الإدارية من خلال التعليمات * 298-2013 و التعليمات 321- * * 2013 الخاصتين بتحسين استقبال المواطن وتبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية والتكفل الحقيقي بالانشغالات و طعون المواطنين على مستوى الإدارة المركزية و المديريات اللامركزية و الهيئات والمؤسسات تحت الوصاية.

وقصد ضمان التنسيق والإشراف لنشاطات الرقابة والتوجيه، فقد تم إنشاء منصب عالي مكلف باستقبال والتوجيه في الإقليمية يتم تحديد شروط التعيين والزيادات المترتبة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2-11-334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، تكليف إدارات مؤهلة

¹ طروبيا، نذير. الإدارة الإلكترونية كخطوة نحو تأهيل الإدارة المحلية و بعث دورها التنموي في الجزائر، المؤتمر الدولي الخامس حول دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريبرج: أفريل 2018.

² بهلول، سمية. مرجع سابق، ص 116.

للتكفل ببرمجة عمليات الاستقبال و متابعة شكاوي و تظلمات المواطنين و التكفل بها بشكل جدي و فعال و السهر على تحسين ظروف استقبال المواطنين.¹

إن نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية يتوقف على رضا المواطنين المستفيدين من الخدمة والذي بموجبه تتال الإدارة ثقة المتعاملين معها و تحقق في إطاره رغباتهم، و تجهيز مختلف مؤسساتها باليات الإدارة الإلكترونية من اجل دفع حركية إنجاز المهام الموكلة لمؤسسات الخدمة العامة و تقريب المواطن والمؤسسات بالإدارة والهيئات الرسمية والإسراع في الاستجابة لمختلف متطلبات المواطنين واستقبال شكاويهم و الرد عليها في ظرف قياسي.

الفرع الخامس

تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية

إن أهم الإنجازات التي تبنتها الإدارة في مجال قطاع الداخلية والجماعات المحلية المتمثلة في:

أولا - جواز السفر البيومتري:

لقد أخذت هذه الوثيقة حصة الأسد من اهتمام وزارة الداخلية والجماعات المحلية لما تعتريه من أهمية بالغة لدى المواطن وخصصت له جانبا خاصا في موقعها الإلكتروني الرسمي

<https://passeport.interieur.gov.dz> يختص في الطلب الإلكتروني لجواز السفر، و يتضمن كل المعلومات اللازمة من استمارة الطلب الوثائق المطلوبة، معايير الصور اللازمة، و كذا إمكانية متابعة مراحل الحصول على هذه الوثيقة المهمة.

لقد أصدرت وزارة الداخلية عدة قرارات نذكر منها:

1- قرار مؤرخ في ذي القعدة عام 1431 الموافق 17/10/2010 يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطني و جواز السفر البيومتري.

¹ بن عامر ،احمد عبد اللطيف. عصنة المرافق العمومية في الجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة و المالية، مخبر

الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3: المجلد 09 العدد 01 أفريل.

2- قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26/12/2012 يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني. حيث أعلنت الوزارة الداخلية والجماعات المحلية في 28/12/2012 انطلاق أول المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيومتري الإلكتروني بداية 10/12/2012 على مستوى 45 دائرة بعواصم الولايات بالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة و اعتبرت هذه الدوائر بمثابة نموذج للمشروع العملية و سوف تعمم هذه العملية.¹

و من جهتها أصدرت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في العدد 47 من الجريدة الرسمية قرار وقعه الوزير يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومترين و الجديد فيه انه بالإمكان تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الأنترنت و إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية و تعميم استعمال الوسائط الإلكترونية في المعاملات الإدارية.²

لقد تم تقليص مدة الحصول على جواز السفر البيومتري، و حددت مدة صلاحيته بعشر سنوات بدلا من خمس كما كان معمول به سابقا و بخمس سنوات بالنسبة للقصر الذين يقل سنهم عن تسع عشرة سنة، و يرجع هذا الإجراء الى تغير ملامح وجه الطفل القاصر،³ و لتجنب عناء تنقل المرضى و الأشخاص المسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة الى مقر المصالح الإدارية استحدثت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية في هذا الشأن و كسابقة أولى في القطاع فرقا تقنية مجهزة بحقائب بيومترية متنقلة، قصد تمكين هذه الفئات من القيام بإجراءات استصدار جواز السفر من اخذ البصمات و التوقيع الإلكتروني والصورة الرقمية من مقرات إقامتهم و لقد

¹ /التعليمية 321-2013، الصادرة عن الوزير الأول. المؤرخة في 20 أكتوبر 2013 ، المتعلقة بإصلاح الخدمة العمومية والمدعمة للتعليمية 298-2013.

² وزارة الداخلية والجماعات المحلية . مشروع الجزائر الإلكتروني. نشرة رسمية، 2016.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . المرسوم التنفيذي المتعلق بجوازات السفر البيومترية. العدد 32، 2015.

صرح السيد بوعلام حسان مدير السندات و الوثائق المؤمنة بوزارة الداخلية انه تم استخراج 11.002.000 جواز سفر بيومتري من طرف طالبيه .

ثانيا - بطاقة التعريف الإلكترونية البيومترية:

بطاقة التعريف الإلكترونية البيومترية هي وثيقة مؤمنة تماما وذات شكل أكثر مرونة، طبقا لآخر التطورات التكنولوجية في العالم، حيث تحتوي بالأخص على شريحة الكترونية و صورة رقمية، ستمكن الإدارة على المدى القريب من إمكانية إدخال خدمات الكترونية على الشبكة لفائدة المواطنين و المواطنين الجزائريين و بالأخص على مستوى الجماعات المحلية

هي عبارة عن وثيقة فردية تثبت هوية صاحبها، تم استحداثها بموجب المرسوم 67-126 و تسلم لكل مواطن جزائري بدون شرط السن تحدد صلاحيتها بعشر سنوات (10) للأشخاص البالغين و خمس (05) سنوات للأشخاص الذين يقل سنهم عن تسعة عشر سنة و تكون من نوع بيومتري الكتروني، و يتم تسليمها مرفقة برمز سري في ظرف مغلق يوضع تحت مسؤولية صاحب البطاقة أو وليه الشرعي

لقد قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر بإقرار جملة من الإجراءات وكذا التقنيات لتمكن الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و ذلك من خلال تطبيق الكتروني موحد تم وضعه من قبل وزارة الداخلية و الجماعات المحلية يمكن المواطن من القيام بإجراءات الحصول على هذه الوثيقة بداية من تحميل الاستمارة لطلب هذه الوثيقة ومتابعة مراحل معالجتها إلى معرفة موعد استلامها عبر هذا التطبيق الإلكتروني، بحيث يتم انتقال المواطن مرة واحدة على الأكثر الى مقرات البلدية لأخذ الصورة و كذا البصمات وهذا ما يقلل من الجهد والوقت¹ و يسهل العملية أمام المواطن و الموظف على حد سواء . خدمة القراءة الآلية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية و التي تتمثل في بوابة الكترونية عبر الأنترنت مصممة و مطورة

¹ موقع وزارة الداخلية . شرح إجراءات الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية. تاريخ الولوج 2025/065/20 الساعة

من طرف مهندسي وزارة الداخلية، الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية عبارة عن موقع يمكن مستعمليه من قراءة البيانات المخزنة في الشريحة الذكية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية هذه الخدمة الإلكترونية ستسمح للإدارات العمومية أو الخاصة و كذا المواطنين الحائزين على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية من القراءة الإلكترونية لمعطيات البطاقة من بينها لقب الزوج للمرأة المتروجة و العنوان ولاستعمال هذه الخدمة يجب التزود بالأجهزة التالية:3 جهاز كمبيوتر، أي قارئ الي للبطاقات الذكية ذي المواصفات القياسية (contactless) تطبيقية التواصل مع البطاقات الذكية تحمل من موقع الوزارة.

التطبيق الذي أطلق مؤخرا و الذي يخص قراءة محتوى شريحة بطاقة التعريف الوطنية عبر الأنترنت و الذي دخل حيز الخدمة إذ تم تسجيل خلال يوم الثلاثاء 03 أكتوبر 2017 أكثر من 300 قراءة تمت عبر الأنترنت، و فيما يخص عدد البطاقات البيومترية المستلمة من طرف أصحابها فقد تجاوزت 5.800.000 بطاقة بيومترية مؤكدا في نفس الشأن انه في ظرف اربع سنوات ستعمم البطاقات الوطنية البيومترية على كافة التراب الوطني و المصالح القنصلية بالخارج.

ثالثا - التسجيل الإلكتروني للحج:

ضمن مزايا استخدامات الإدارة الإلكترونية، تمت لأول مرة في الجزائر، التسجيلات الخاصة بقرعة الحج لموسم 1437 هجري 2016 ميلادي، عبر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية <https://bawabetelhadj.dz> ، و ستعقب عملية التسجيل الإلكتروني في الموسم الموالي القرعة الإلكترونية عبر جميع البلديات و قد تمت تسجيلات الراغبين في الحج، في أول تجربة عن طريق ملء استمارة المعلومات الشخصية التي وضعت في متناول كل مواطن بالغ تجاوز عمره (19) سنة.

شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عملية التسجيل الإلكتروني للحج سنة 2016 وذلك عبر كافة بلديات الوطن، وساهم هذا الإجراء في تخفيف العبء على المواطنين في التنقل و استخراج الوثائق والانتظار في شبابيك البلدية، و من المزايا الكبرى لهذه العملية، أنها جرت على مدار الساعة و خلال كل أيام الأسبوع، ما أدى الى تقليص عدد المواطنين أما الشبابيك عكس السنوات الماضية، باعتبار أن التسجيل التقليدي لم يلغ، و تم ببلدية الإقامة أو على مستوى أي بلدية أخرى من التراب الوطني بعنوان بلدية الإقامة خلال أيام و ساعات العمل المعتادة.¹

رابعا - رخصة السياقة الإلكترونية:

كإجراء لتخفيف الإجراءات الإدارية لفائدة المواطن فقد تم الغاء شهادة الكفاءة في ملفات تجديد رخصة السياقة بالنسبة للمواطنين الراغبين في تجديد رخصة السياقة عند تغيير مقر إقامتهم من ولاية الى أخرى ، إذ تم بتاريخ أول أفريل 2018 إصدار أول رخصة سياقة بيومترية في الجزائر العاصمة ثم تعميم هذا الإجراء في كل قطر الجزائر قبل نهاية 2018. الفرع الخامس - إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات (البطاقة الرمادية): هذا السجل الذي يمكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة أنية دون تكبد عناء التنقل الى ولاية التسجيل هذه البطاقة الإلكترونية بداية صدورهما من 3 سبتمبر 2018، الأمر الذي مكنهم من استخراج بطاقة الترقيم في وقت وجيز و الحصول عليها من دون إجراءات معقدة، وسيتم الانتهاء في القريب العاجل من إعداد بطاقة الترقيم البيومترية الإلكترونية و التي ستدخل حيز الخدمة حسب تصريحات وزير الداخلية و التي ستشكل تحولات عميقة من خلال التعامل مع معطيات الميدان و تداعياته ، و تحتوي البطاقة الجديدة كل البيانات المتعلقة بصاحب المركبة و المسجلة في الشريحة الإلكترونية الخاصة بالبطاقة، مما يسمح بتغيير عميق في نظام نقل ملكية العربية

¹ وزارة الداخلية والجماعات المحلية. "إطلاق خدمة التسجيل الإلكتروني لقرعة الحج"، الجزائر: 2016، منشور عبر الموقع

الرسمي للوزارة" <https://bawabetelhadj.dz> . تاريخ الولوج 2025/05/25

حي يستعمل المالك الجديد نفس البطاقة، إضافة الى نظام ترقيم المركبات سيعرف تغييرا حيث لن يكون هناك ترقيم الولايات و كذا سنة الوضع قيد السير، مما سيمكن من ترقيم العربات لدى الوكلاء مباشرة عند الترقيم الأولي و كل العمليات اللاحقة ستكون على مستوى البلديات دون تعقيد بيروقراطي، و من بين مميزات هذه البطاقة ستسمح من توفير البيانات اللازمة حول المراقبة التقنية للسيارة، سوابق، التامين و متابعة استهلاك الوقود كلما دعت الحاجة الى ذلك.¹

خامسا - مشروع المواطن الإلكتروني:

قامت وزارة الداخلية وفي أولى خطوات تجسيد نظام الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بإحداث رقم تعريفى وحيد والذي يعتبر بمثابة بصمة الكترونية يستحيل تكرارها بين شخصين و يتم منحه للأشخاص الطبيعيين من جنسية جزائرية، و للرعايا الأجانب المولودين في الجزائر و القاطنين بها بصفة منتظمة، وقد نص المشرع أن يتم تسجيل هذا الرقم التعريفى الوحيد على جميع الوثائق الرسمية للهوية والتنقل و السفر للمواطنين الجزائريين، حيث اطلقت في آخر سنة 2013 وزارة الداخلية مشروع المواطن الإلكتروني لأول مرة في الجزائر ، و الذي يختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد يتبعه مدى الحياة، يمكن من خلاله استخراج جميع الوثائق الإدارية وفق نظام الكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق مدة لا تتجاوز 30 ثانية، بالإضافة الى وضع رقم وطني لكل جزائري و جزائرية يحل محل كل الوثائق وتقليص الوثائق الإدارية المتعلقة بإصدار رخصة السياقة و جواز السفر و غيرها و الاكتفاء فقط ببطاقة التعريف الوطنية، التي ستكون بطاقة رقمية مدة صلاحيتها مدى الحياة، ويعد هذا الإجراء خطوة هامة في دخول الجزائر مجال الإدارة الإلكترونية ، و هذا ما يخفف من معاناة الجزائريين في استخراج الوثائق التي طالما كانت هاجسا يوميا لكل مواطن يقصد مصالح البلدية أو الدائرة،

¹ علي ، سايح . الإدارة الإلكترونية و دورها في تطوير اداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجزائر . مجلة المقار للدراسات الاقتصادية المركز الجامعي تيندوف: العدد 01، ديسمبر 2017.

إضافة الى تقليص الوثائق الإدارية¹ المتعلقة بملفات إصدار رخصة السياقة وجواز السفر دون اللجوء الى التحقيقات الأمنية، و الاكتفاء فقط ببطاقة التعريف الوطنية كبطاقة رقمية تكون مدة صلاحيتها مدى الحياة، و الذي يكون عبارة مفتاح سري لاستخراج مختلف الوثائق، كما سيضمن مشروع رقمنة المواطن الاعتماد على بطاقة التعريف الوطنية بشكلها الإلكتروني بدل الدفتر العائلي.

المبحث الثاني

تحديات التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية

يُعد التحول الرقمي في الإدارة العمومية خيارًا إستراتيجيًا لا مناص منه في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم على المستويات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية. وقد باتت الرقمنة إحدى الأدوات الأساسية لتعزيز الحوكمة، وتبسيط الإجراءات، وتقريب الإدارة من المواطن، فضلاً عن دورها في مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية. غير أن هذا المسار، رغم ضرورته، لا يخلو من عقبات وتحديات عميقة، تعرقل تقدمه وتحد من فعاليته، خصوصاً في السياق الجزائري، حيث لا يزال واقع الإدارة العمومية يعاني من اختلالات هيكلية ومؤسسية تُعيق مواكبة التطورات الرقمية.

إن الحديث عن الرقمنة لا يقتصر فقط على إدخال التكنولوجيا إلى الإدارة، بل يشمل تحولاً شاملاً في طريقة العمل، وطبيعة العلاقة بين المواطن والدولة، وهو ما يتطلب بيئة تشريعية حديثة، كفاءات بشرية مدربة، بنية تحتية متطورة، تمويلًا كافيًا، وإرادة سياسية قوية. وبتحليل واقع الإدارة الجزائرية، يتضح أن هذه الشروط مجتمعة لا تزال محل قصور متفاوت، مما يُفرز تحديات جدية ينبغي الوقوف عندها وفهم طبيعتها تمهيداً لوضع الحلول المناسبة لها.²

¹ قرشي، بشير. الإدارة الإلكترونية وتحدياتها في الجزائر. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، العدد 18، جامعة قسنطينة: 2020، ص 115.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، *الجريدة الرسمية*، العدد 34، سنة 2018، ص 3.

ومن أجل دراسة هذا المبحث سيتم التطرق إلى التحديات القانونية والتنظيمية المؤسسية والإدارية (المطلب الأول)، ثم التحديات البشرية والتكوينية والتحديات التقنية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

التحديات القانونية والتنظيمية والمؤسسية والإدارية

يشكل التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية خطوة محورية نحو تحديث أساليب التسيير وتحقيق الفعالية في تقديم الخدمات العمومية. غير أن هذا التحول يصطدم بجملة من التحديات التي تعيق تنفيذه بشكل فعال، خاصة على المستوى القانوني والتنظيمي والمؤسسي والإداري. فغياب الأطر التشريعية الواضحة وضعف التنسيق المؤسسي وبطء التكيف الإداري مع المتغيرات الرقمية، كلها عوامل تؤثر سلبًا على نجاعة مشاريع الرقمنة. ويُعدّ تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مرنة من الشروط الأساسية لضمان نجاح هذا التحول. وعليه، سنتناول في هذا المطلب أهم التحديات القانونية والتنظيمية والمؤسسية والإدارية التي تواجه الإدارة الجزائرية في مسار الرقمنة، سيتم تخصيص هذا المطلب لدراسة التحديات القانونية والتنظيمية والمؤسسية والإدارية قسمناه إلى التحديات القانونية والتنظيمية (الفرع الأول) والتحديات المؤسسية والإدارية (الفرع الثاني) و التحديات السياسية (الفرع الثالث)

الفرع الأول

التحديات القانونية والتنظيمية

يُعد الجانب القانوني والتنظيمي من أهم الركائز التي يُبنى عليها مشروع التحول الرقمي، فنجاح هذا الأخير لا يتوقف فقط على وجود الإرادة السياسية أو الموارد التقنية، بل يتطلب أيضًا وجود منظومة قانونية وتنظيمية قادرة على مواكبة التغيرات الجذرية التي تفرضها الرقمنة.

وفي الجزائر، لا تزال الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالإدارة الرقمية يعاني من ثغرات ونقائص متعددة، ما يُشكل عائقًا أمام تفعيل الإدارة الإلكترونية بشكل فعال وشامل.¹

أولاً- قصور الإطار التشريعي للإدارة الإلكترونية:

إن الإطار القانوني الذي ينظم الإدارة الإلكترونية في الجزائر يُعاني من عدم التكامل والتخصص، حيث لم يتم إلى غاية اليوم إصدار قانون شامل يضبط التحول الرقمي في الإدارة العمومية، وإنما اقتصر الأمر على نصوص قانونية متفرقة، لا ترتقي إلى مستوى قانون عضوي أو إطار قانوني موحد.

وكمثال على ذلك، يمكن الإشارة إلى القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي يعد من أهم القوانين ذات الصلة بالإدارة الإلكترونية، غير أنه لا يتناول التحول الرقمي بصفة مباشرة ولا يضع تصورًا شاملاً لمبادئ الإدارة الرقمية.

كما أن غياب قانون يحدد صلاحيات الجهات المسؤولة عن التحول الرقمي، ويضبط العلاقة بينها، يجعل التنسيق بين الفاعلين القانونيين والمؤسساتيين ضعيفًا، وهو ما ينعكس سلبيًا على التطبيق الميداني لمشاريع الرقمنة في الإدارة العمومية.²

ثانيًا- غياب تنظيم دقيق للتوقيع والتبادل الإلكتروني:

تشكل مسألة التوقيع الإلكتروني إحدى الركائز الأساسية في المعاملات الرقمية، سواء في القطاع الإداري أو التجاري أو القضائي، حيث يُعدّ بمثابة الضمانة القانونية الأساسية لسلامة الوثائق الرقمية واعتمادها كأدلة قانونية.

¹ بلعربي، أمينة. واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر: التحديات والآفاق. مجلة الدراسات القانونية والإدارية، العدد 12، جامعة الجزائر 1: 2020، ص 112.

² بوشامة، عبد القادر. الإدارة الإلكترونية بين الواقع والتطبيق. مجلة دراسات قانونية، العدد 14، 2020، ص 55.

وقد أصدرت الجزائر المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 3 يونيو 2007، والذي يحدد كفاءات استعمال التوقيع الإلكتروني، إلا أن تطبيقه لا يزال محدودًا، ويواجه صعوبات عملية منها عدم توفر البنية التحتية التقنية اللازمة، وغياب الثقة لدى المواطن في الوثيقة الرقمية الموقعة إلكترونيًا.¹

كما أن هذا النص، رغم أهميته، لم يواكب التطورات التكنولوجية الأخيرة، ولم يدعم بتشريعات تكميلية تُحدد كيفية اعتماد مزودي خدمات التوقيع الرقمي، ومعايير الأمن السيبراني الواجب احترامها، وغيرها من المسائل التي أصبحت اليوم من الأولويات في منظومات التحول الرقمي الحديثة.²

ثالثًا - تناقض بعض النصوص القانونية والتنظيمية مع منطق الرقمنة:

من بين أبرز العراقيل القانونية التي تواجه رقمنة الإدارة الجزائرية، نجد وجود نصوص تنظيمية تُلزم الإدارة باستخدام الطرق التقليدية في تبادل المعلومات والوثائق، مثل إلزامية تحرير المراسلات الإدارية بخط اليد أو توقيعها بختم مادي، واشتراط الحضور المادي في العديد من المعاملات الإدارية (التصاريح، التوظيف، المعاملات الضريبية...).

إن استمرار اعتماد هذه النصوص، وعدم تعديلها لتتلاءم مع مقتضيات العصر الرقمي، يمثل تناقضًا واضحًا مع توجه الدولة نحو الإدارة الإلكترونية، بل يُفقد هذا المشروع مصداقيته في نظر المواطن والإدارة على حد سواء.

¹ العسالي، عبد القادر. الإطار القانوني للإدارة الإلكترونية في الجزائر. مجلة القانون والإدارة، العدد 7، جامعة باتنة: 2021، ص 89.

² مراد، بن سعيد . القانون و الرقمنة في الجزائر: قراءة في الإطار التشريعي. المجلة الجزائرية للقانون العام، العدد 3، 2021، ص 112.

وبالرغم من وجود بعض المبادرات لتحديث القوانين، إلا أنها لا تزال محدودة في نطاقها وغير ملزمة بشكل كافٍ لتغيير الممارسات الإدارية التقليدية.¹

رابعاً-عدم وجود قانون خاص بأمن المعلومات والإدارة الرقمية:

من أهم التحديات القانونية غياب تشريع خاص يُعنى بأمن المعلومات والإدارة الرقمية، فبينما شرعت العديد من الدول في إصدار قوانين متقدمة في مجال الحماية السيبرانية والخصوصية الرقمية، لا تزال الجزائر تفقر إلى قانون شامل في هذا المجال.

وهذا النقص القانوني يضعف قدرة المؤسسات الإدارية على تأمين بياناتها الرقمية، ويجعلها عرضة للتهديدات الإلكترونية، فضلاً عن غياب الضمانات القانونية التي تكفل حقوق المواطنين في حال وقوع انتهاكات لبياناتهم أو وثائقهم.

كما أن عدم وجود إطار قانوني يُحدد مسؤولية الإدارات والمؤسسات عند حدوث اختراقات إلكترونية يُعد من بين النقاط التي يجب معالجتها ضمن إصلاح تشريعي شامل يدعم التحول الرقمي.²

خامساً-الحاجة إلى تشريع إستراتيجي شامل للتحول الرقمي:

في ظل التحول المتسارع في الإدارة العالمية نحو الرقمنة، أصبح من الضروري تبني تشريع استراتيجي شامل يضع الأسس القانونية للتحول الرقمي في الجزائر، يحدد الأهداف والآليات، ويُنشئ هيئات متخصصة، ويُحدد الصلاحيات، ويضع الآليات الرقابية الكفيلة بضمان جودة الأداء الرقمي.³

¹ عبد اللاوي، سمير . الإطار القانوني للإدارة الإلكترونية في الجزائر: الواقع والتحديات . مجلة القانون والإدارة، العدد 6، 2020، ص 78.

² بوعافية، زينب . التحول الرقمي في الجزائر: الواقع والتحديات القانونية . مجلة التكنولوجيات الحديثة، العدد 7، 2021، ص 101.

³ براهيم، عبد الله . نحو إطار قانوني شامل للإدارة الإلكترونية . مجلة العلوم الإدارية، العدد 8، 2019، ص 65.

إن هذا التشريع يجب أن يكون مرناً وقابلاً للتكيف مع تطورات التكنولوجيا، ويضمن انسجام التشريعات القطاعية المختلفة (الصحة، التعليم، القضاء، الجمارك...) مع منطق الرقمنة، ويوفر حماية قانونية شاملة للبيانات والمعلومات.

وتُعد المقارنة مع تجارب دولية (مثل قطر، السعودية، الإمارات) في مجال تشريع التحول الرقمي فرصة مهمة لاستخلاص الدروس وتبني أفضل الممارسات.¹

الفرع الثاني

التحديات المؤسسية والإدارية

رغم توفر الإرادة السياسية لدفع التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية، إلا أن التحديات المؤسسية والإدارية لا تزال تشكل عقبة كبيرة أمام تجسيد هذا التحول على أرض الواقع. فضعف الهيكلة التنظيمية، وانعدام التنسيق بين الفاعلين الإداريين، واستمرار البيروقراطية، كلها عوامل أدت إلى تباطؤ وتيرة رقمنة الإدارة، وأثّرت سلباً على نجاعة الإجراءات وتفاعل المواطن مع الخدمات العمومية الإلكترونية.

أولاً- ضعف التنسيق بين الهيئات والمؤسسات الحكومية:

يُعد التنسيق المؤسسي شرطاً أساسياً لإنجاح مشاريع الرقمنة، إلا أن الإدارة الجزائرية تُعاني من تشتت على مستوى الهيئات المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات والإدارة الرقمية. فعدد كبير من المشاريع الرقمية يتم تصميمها وتنفيذها بشكل منعزل من قبل كل وزارة أو قطاع، دون وجود جهة مركزية تضمن الانسجام والتكامل.

¹ يوسف ، نوال . التحول الرقمي والإصلاح التشريعي: رؤية مستقبلية . المجلة الجزائرية للإدارة العامة، العدد 11، 2020، ص 34.

ويُلاحظ كذلك تضارب الاختصاصات بين بعض الجهات، كوزارة الرقمنة والإحصائيات، وزارة الداخلية، وزارة المالية، ومصالح مديرية أنظمة الإعلام، مما يؤدي إلى ازدواجية في المهام وهدر للموارد.

هذا الانقسام المؤسسي يُنتج بيئة غير متناسقة، تعرقل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتحول الرقمي، وتمنع من توحيد المعايير التقنية والتشغيلية بين الإدارات.¹

ثانياً- هيكلية إدارية تقليدية مقاومة للتغيير:

لا تزال معظم الإدارات العمومية الجزائرية تعتمد على هيكلية تقليدية تقتصر إلى الديناميكية اللازمة لمواكبة التحديث والرقمنة.

فالمصالح الإدارية غالباً ما تكون غير قابلة للتكيف مع التكنولوجيا، بسبب ضعف اللامركزية، وتعقيد الإجراءات، وتركيز السلطات داخل هياكل جامدة ومغلقة.

وقد أفرز هذا الوضع ثقافة تنظيمية مقاومة لأي تغيير، حيث لا يزال الكثير من المسؤولين الإداريين يعتبرون التحول الرقمي تهديداً لمسؤولياتهم ووظائفهم بدلاً من كونه فرصة لتطوير الأداء وتحسين الخدمات.

وفي غياب قيادة إدارية متبصرة تؤمن بالإصلاح، تبقى الرقمنة مجرد مشاريع نظرية لا تجد طريقها إلى التطبيق العملي داخل المؤسسات.²

ثالثاً- استمرار البيروقراطية الإدارية وضعف المساءلة:

تُعد البيروقراطية إحدى أبرز التحديات الإدارية التي تُعيق جهود التحديث الرقمي، حيث تُفضّل العديد من الإدارات المسارات الورقية والإجراءات المعقدة بدلاً من استخدام المنصات الرقمية.

¹ براهيمى ، عبدالله . مرجع سابق، ص 73.

² يوسفى ، نوال . مرجع سابق، ص 29.

كما أن ضعف ثقافة النتائج، وغياب نظام فعال للمساءلة، يجعل من الصعب قياس أداء الإدارات ومراقبة مدى التزامها ببرامج التحول الرقمي.

ويلاحظ غياب مؤشرات أداء واضحة يمكن عبرها تقييم مدى تقدم الرقمنة داخل الإدارات، مثل عدد الخدمات الرقمية المفعله، مدى استخدام المواطنين للبوابات الإلكترونية، أو معدل تبادل البيانات بين المؤسسات.¹

إن غياب هذه الآليات الرقابية يؤدي إلى فوضى تنظيمية، ويُرسخ استمرارية الممارسات البيروقراطية التي يُفترض أن الرقمنة جاءت للقضاء عليها.

رابعاً-محدودية الموارد والكوادر الإدارية المختصة:

تواجه معظم الإدارات الجزائرية نقصاً واضحاً في الكفاءات الإدارية القادرة على قيادة مشاريع التحول الرقمي. إذ أن غالبية الموظفين الإداريين لم يتلقوا تكويناً متخصصاً في مجال الإدارة الإلكترونية أو إدارة التغيير، ما يجعلهم غير مهئين لمواكبة متطلبات الرقمنة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن آليات التوظيف والترقية داخل الإدارة الجزائرية لا تأخذ في الاعتبار المعايير الرقمية الحديثة، مما يؤدي إلى استبعاد الكفاءات الشابة والابتكارية، لصالح منطق الأقدمية والولاء البيروقراطي.

وهذا ما يخلق فجوة بين الطموح الرقمي المُعلن وبين واقع الموارد البشرية، الأمر الذي يتطلب استراتيجية وطنية شاملة لتأهيل الكوادر الإدارية ودمج المهارات الرقمية ضمن مسار التوظيف والتسيير.²

خامساً-غياب الرؤية الإستراتيجية على مستوى الإدارات القطاعية:

¹ بن عيسى، حياة . الحوكمة الإدارية في ضوء التحول الرقمي. مجلة البحوث القانونية، العدد 10، 2021، ص 58.

² درويش، كمال . تكوين المورد البشري في بيئة الإدارة الرقمية. المجلة الوطنية للعلوم الاجتماعية، العدد 10، 2021، ص 91.

من بين أهم أوجه القصور الإداري، غياب رؤية إستراتيجية موحدة للتحويل الرقمي، حيث تفتقر الإدارات القطاعية إلى مخططات رقمية خاصة بها تتماشى مع الإستراتيجية الوطنية للرقمنة.

وغالبًا ما يتم إطلاق مبادرات رقمية دون دراسة مسبقة للاحتياجات ولا تقييم حقيقي للموارد، مما يؤدي إلى فشل هذه المبادرات أو توقفها عند مراحلها الأولى.¹

كما أن الإدارات لا تُشرك المواطنين ولا الموظفين في تصميم وتنفيذ الخدمات الرقمية، مما يُفقد هذه الخدمات فعاليتها ويُضعف الإقبال عليها. إن الرؤية الإستراتيجية يجب أن تُبنى على قواعد الشفافية، والتخطيط طويل المدى، وتفعيل الشراكات بين القطاع العام والخاص.

الفرع الثالث

التحديات السياسية

يُعد التحويل الرقمي مشروعًا سياسيًا وإستراتيجيًا بامتياز، يتطلب إرادة عليا، انسجامًا مؤسسيًا، وقيادة مركزية واضحة توجه وتراقب عمليات الرقمنة.

غير أن الواقع في الجزائر يُبرز عدّة معوقات سياسية ومؤسسية تقف حائلًا أمام تنفيذ تحول رقمي شامل وفعال داخل الإدارة العمومية، منها ضعف التنسيق، وتعدد المبادرات دون رؤية موحدة، إضافة إلى غياب المتابعة والمساءلة في المشاريع الرقمية.

أولاً- غياب الرؤية السياسية الموحدة للتحويل الرقمي:

رغم تبني الدولة لخطابات تدعم الرقمنة، إلا أن التحويل الرقمي في الجزائر لا يزال يفتقر إلى رؤية سياسية شاملة ومُعلنة ذات أهداف إستراتيجية وأولويات وطنية واضحة.

فالمشاريع الرقمية المطروحة غالبًا ما تكون ظرفية، مُرتبطة بمبادرات قطاعية أو بتوجيهات آنية، ولا تتدرج في إطار برنامج وطني جامع يربط الرقمنة بإصلاح شامل للإدارة العمومية.²

¹ قريشي، منى. التحويل الرقمي في الإدارات العمومية الجزائرية: التحديات والآفاق. مجلة الدراسات الإدارية، العدد 15، 2022، ص49.

هذا الغموض في التوجه السياسي ينعكس على الإدارات المختلفة، التي تفتقد بدورها خارطة طريق واضحة، وتتحرك أحياناً في اتجاهات متضاربة، مما يُعيق الانسجام المؤسسي المطلوب لتحقيق تحول فعلي.

ثانياً- ضعف التنسيق بين القطاعات والمؤسسات:

تُعاني الإدارة الجزائرية من تجزئة في المبادرات الرقمية، حيث تطلق كل وزارة أو مؤسسة مشروعها الرقمي الخاص دون تنسيق أو تشبيك مع القطاعات الأخرى.

ويُلاحظ غياب هيئة عليا دائمة تتولى تنظيم ومراقبة تنفيذ سياسة الرقمنة، مما يؤدي إلى تكرار الجهود وتبذير الموارد، ويفرض تحديات على مستوى التكامل بين الأنظمة والخدمات.

إن غياب هذا التنسيق يؤدي أيضاً إلى اختلاف المعايير الرقمية المستعملة، وصعوبة تحقيق التفاعل المعلوماتي بين قواعد البيانات، وهو ما يُفشل أي مسعى لبناء حكومة إلكترونية متكاملة.¹

ثالثاً- البيروقراطية الإدارية والجمود المؤسسي:

تشكل البيروقراطية المتجذرة في هياكل الإدارة الجزائرية أحد أبرز العوائق أمام تطبيق الرقمنة، إذ تهيمن أنماط العمل التقليدية، وتسود ثقافة التحفظ تجاه الابتكار والتغيير.

ويُضاف إلى ذلك بطء اتخاذ القرار، وتعقيد الإجراءات الإدارية، مما يُضعف الاستجابة السريعة لمتطلبات الرقمنة، ويُفرغها من مضمونها التحديتي.²

كما أن تغيير المسؤولين الإداريين بصفة متكررة، دون ضمان استمرارية المشاريع، يؤدي إلى تجميد أو إعادة برمجة العديد من المبادرات الرقمية.

² بولرباح ، أحمد . الحوكمة الرقمية في الجزائر: تحديات الرؤية والاستراتيجية . مجلة السياسات العامة، العدد 7، 2022، ص 76.

¹ بوسالم ، مريم. الرقمنة في الإدارة الجزائرية: تعدد المبادرات وغياب التنسيق . مجلة الدراسات الإدارية، العدد 10، 2021، ص 54.

² شارف، عبد القادر . الإصلاح الإداري والرقمنة في الجزائر: إشكالية البيروقراطية. مجلة الإدارة والحوكمة، العدد 8، 2020، ص 62.

رابعًا- غياب آليات المتابعة والتقييم والمساءلة:

لا توجد في الجزائر آليات فعالة لمتابعة تنفيذ برامج الرقمنة أو تقييم أدائها ونتائجها بصفة دورية، ما يجعل العديد من المشاريع الرقمية تُنجز دون خضوعها للمساءلة أو قياس الأثر. كما أن ضعف ثقافة التقييم داخل الإدارة الجزائرية بشكل عام، وغياب الشفافية في عرض نتائج الرقمنة على المواطنين أو البرلمان، يُنتج مناخًا إداريًا غير محفز ولا مسؤول تجاه إنجاح الرقمنة.¹

هذا النقص في الرقابة يُسهّل بقاء مشاريع معطلة أو فاشلة دون معالجة، كما يُعرقل إمكانية تعديل السياسات أو تصحيح المسارات بناءً على مؤشرات موضوعية.

خامسًا- التردد السياسي في الانفتاح الرقمي والشفافية:

يتطلب التحول الرقمي قدرًا كبيرًا من الانفتاح على مفاهيم الشفافية، المشاركة الإلكترونية، وحرية الوصول إلى المعلومة، وهي مفاهيم تُقابل أحيانًا بتحفظ من بعض الجهات السياسية والإدارية، لأسباب تتعلق بالحفاظ على التحكم في المعلومة أو خشية المساءلة. كما أن إنشاء بوابات رقمية تتيح للمواطنين متابعة الخدمات أو تقديم الطعون إلكترونيًا، يتطلب إرادة سياسية صريحة لتكريس الرقابة المجتمعية وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وهو ما لا يزال محل تردد في كثير من القطاعات.²

المطلب الثاني

التحديات البشرية والتكوينية والتحديات التقنية

يمثل التحول الرقمي عملية شاملة تتطلب تضافر مختلف الجهود البشرية والتقنية، إذ لا يمكن تحقيق انتقال فعال نحو الإدارة الرقمية دون تطوير الكفاءات البشرية وتوفير بيئة تقنية ملائمة.

¹ لخضر، نسيم. آليات تقييم مشاريع الرقمنة في الإدارة العمومية الجزائرية. مجلة النظم الإدارية، العدد 6، 2022، ص 41.

² مسيعدي، هاجر. التحول الرقمي والحكم الرشيد: جدلية الانفتاح السياسي والإداري. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 12، 2023، ص 92.

وتواجه الإدارة الجزائرية تحديات متعددة في هذا السياق، أبرزها ضعف التأهيل والتكوين المستمر للموارد البشرية، إلى جانب محدودية الثقافة الرقمية لدى الكثير من الموظفين. كما تفتقر العديد من الإدارات إلى البنية التحتية الرقمية المتطورة والتجهيزات التقنية الحديثة، وهو ما يعيق تنفيذ مشاريع الرقمنة. لذلك، فإن معالجة هذه الإشكالات يعتبر ركيزة أساسية لإنجاح أي إصلاح رقمي فعلي. وسنتناول في هذا المطلب أهم التحديات البشرية والتكوينية من جهة، والتحديات التقنية من جهة أخرى. سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تناول التحديات البشرية والتكوينية والتحديات التقنية مقسمة إلى التحديات البشرية والتكوينية (الفرع الأول) و التحديات التقنية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

التحديات البشرية والتكوينية

لا يقتصر نجاح التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية على الجانب التقني أو التنظيمي فحسب، بل يعتمد بدرجة حاسمة على المورد البشري باعتباره المحرك الرئيسي لكل عملية تحديث إداري. فغياب الكفاءات البشرية المؤهلة، وضعف الوعي الرقمي لدى الموظفين، ونقص التكوين المستمر، تمثل عوائق جوهرية تحول دون الانتقال السلس إلى نمط الإدارة الإلكترونية الحديثة.

أولا-ضعف الثقافة الرقمية لدى الموظفين:

رغم التطور النسبي في البنية التحتية الرقمية، إلا أن كثيرا من الموظفين في الإدارات العمومية الجزائرية لا يمتلكون المهارات الرقمية الأساسية التي تؤهلهم لاستخدام الأدوات التكنولوجية بكفاءة، بل إن البعض لا يزال يعتمد أساليب العمل اليدوية ويرفض التعامل مع الأنظمة المعلوماتية.

هذا النقص في الثقافة الرقمية لا يرتبط فقط بعامل السن أو الخلفية التعليمية، بل يُعد نتيجة مباشرة لغياب سياسة وطنية فعالة لنشر الثقافة الرقمية داخل الإدارة العمومية، ولفقدان الحوافز التي تشجع الموظفين على تعلم المهارات الجديدة.¹

ثانيًا- غياب برامج التكوين المتخصص والمستمر:

إن النقص الكبير في التكوين والتدريب يُعد أحد أبرز التحديات التي تواجه الموظف الإداري في الجزائر عند تعامله مع متطلبات الرقمنة. فمعظم التكوينات، إن وُجدت، تُقدم بشكل تقليدي، ولا تعتمد على مقاربات حديثة تتلاءم مع بيئة العمل الرقمي.

ولا توجد منظومة وطنية موحدة لتكوين الموظفين في المجالات التقنية والإدارية الرقمية، كما أن التكوينات التي تُبرمج غالبًا ما تكون ظرفية وغير مستمرة، ما يجعل أثرها محدودًا ومؤقتًا.

إضافة إلى ذلك، فإن الإدارات نادرًا ما تُخصص ميزانيات كافية لتطوير قدرات مواردها البشرية في المجال الرقمي، رغم أن العنصر البشري يظل أحد مفاتيح نجاح أي سياسة رقمية.²

ثالثًا- مقاومة التغيير والتفوق في الأساليب التقليدية:

كثير من الموظفين، خصوصًا في المناصب العليا أو المتوسطة، يُظهرون مقاومة واضحة لمشاريع التحول الرقمي، بدافع الخوف من فقدان السلطة أو الوظيفة، أو بسبب غياب الفهم لمبررات التحول ذاته.

ويُسجل في العديد من المؤسسات تفضيل واضح للطرق الورقية التقليدية، حتى بعد توفير بدائل رقمية. وقد يعود هذا إلى غياب إشراك الموظفين في صياغة مشاريع الرقمنة، مما يؤدي إلى شعور بالإقصاء وعدم الانتماء لهذه التوجهات الجديدة.³

¹ بن عبد الله ، فتحة. الثقافة الرقمية كمدخل لتطوير الإدارة العمومية. مجلة دراسات وبحوث إدارية، العدد 9، 2022، ص102.

² ليبض، سامي. تحديات التكوين البشري في ظل الإدارة الرقمية. مجلة الاقتصاد والإدارة الحديثة، العدد 12، 2021، ص67.

³ بوعافية ، نزيهة. إدارة التغيير في الإدارة العمومية الجزائرية. مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد 5، 2021، ص84.

كما أن قلة التحفيز، وعدم ربط الكفاءة الرقمية بالترقية أو المكافآت، يُزيد من منسوب اللامبالاة إزاء الرقمنة داخل الإدارة.

رابعاً- غياب إدارة الموارد البشرية الحديثة:

من بين الأسباب التي تُضعف أداء الموظفين في المجال الرقمي، غياب إدارة حديثة للموارد البشرية قادرة على ربط الكفاءات بمشاريع الرقمنة. فالممارسات الإدارية ما تزال تقليدية وتقوم على اعتبارات الولاء أو الأقدمية بدلاً من الكفاءة والأداء.

كما أن آليات التقييم المتبعة لا تقيس مدى الجاهزية الرقمية للموظف ولا قدرته على التعامل مع أدوات الإدارة الحديثة، مما يُكرّس وضعاً غير محفز، ويُفرض مشاريع الرقمنة من مضمونها.

إن غياب إدارة فعالة للموارد البشرية يُفقد الإدارة العمومية الجزائرية فرصة الاستفادة من الكفاءات الشابة ذات التكوين العالي في تكنولوجيا المعلومات، كما يُضعف جاذبية القطاع العام لفئة الشباب.¹

خامساً- نقص التخصصات الرقمية داخل الإدارة العمومية:

على الرغم من الطفرة التي يشهدها قطاع التعليم العالي في الجزائر في مجال الإعلام الآلي، إلا أن التوظيف داخل الإدارات العمومية لا يواكب هذا التطور، حيث تغيب التخصصات الرقمية عن هياكل التوظيف في أغلب المؤسسات.

فلا تزال الكثير من المناصب الإدارية تُسند لأشخاص غير مختصين في الرقمنة، ولا توجد مناصب دائمة تحت مسميات "خبير رقمي"، "مسؤول أمن المعلومات"، "مهندس نظم معلومات"، وغيرها من المناصب اللازمة لضمان تسيير ناجح للأنظمة الرقمية.²

¹ بوشريط، عبد الحكيم، "الإدارة الإلكترونية وتحديث نظم الموارد البشرية"، *المجلة الجزائرية للإدارة والتنمية*، العدد 6، 2020، ص59.

² عيساوي، جميلة. *مستقبل الإدارة الرقمية في الجزائر: الحاجة إلى الكفاءات*. *مجلة تكنولوجيا الإدارة*، العدد 4، 2022، ص47.

إن هذا الغياب يطرح إشكالية الهيكلية الرقمية للإدارة، ويجعل من مشاريع الرقمنة رهينة بجهود فردية أو مؤقتة، ما يؤدي إلى تعثرها في أول مراحلها.

الفرع الثاني

التحديات التقنية

يشكل الجانب التقني العمود الفقري لأي عملية تحول رقمي، باعتباره الإطار الذي تُبنى عليه الأنظمة الرقمية وتُدار من خلاله العمليات الإلكترونية. غير أن الإدارة الجزائرية ما تزال تواجه تحديات تقنية عديدة تتعلق بضعف البنية التحتية، وانعدام الربط البيني، وغياب الأمن السيبراني، مما يؤثر مباشرة على فعالية مشاريع الرقمنة ويُهدد استمراريتها.

أولاً-ضعف البنية التحتية الرقمية:

تُعاني العديد من الإدارات العمومية في الجزائر من نقص كبير في التجهيزات المعلوماتية الضرورية للتحول الرقمي، كأجهزة الحاسوب الحديثة، الخوادم الإلكترونية، ومعدات الربط الشبكي.

وفي كثير من الحالات، لا تتوفر المؤسسات على اتصال دائم بشبكة الإنترنت عالي التدفق، مما يؤثر على استقرار الخدمات الرقمية ويُفقد فعاليتها.

كما يُسجل تفاوت كبير بين الإدارات المركزية والإدارات المحلية، حيث تستفيد الأولى نسبياً من تجهيزات أفضل، بينما تعاني الجماعات المحلية من ضعف كبير في الوسائل التكنولوجية، مما يُعوق تعميم الرقمنة على المستوى الوطني.¹

ثانياً-غياب الربط البيني بين الأنظمة الإلكترونية:

يُعد التكامل بين الأنظمة والمعلومات إحدى الركائز الأساسية لنجاح الإدارة الرقمية، إلا أن الإدارات الجزائرية لا تزال تعمل بأنظمة منفصلة لا تتبادل المعلومات فيما بينها.

¹ زواوي، عبد المالك. التحول الرقمي ومتطلبات البنية التحتية في الإدارة الجزائرية. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 13، 2021، ص 89.

فتجد مثلاً وزارة الداخلية تُطور منصة رقمية مستقلة عن وزارة المالية أو وزارة الصحة، دون وجود منظومة موحدة تضمن تدفق البيانات بشكل آمن وسلس.

وهذا الغياب للربط البيني يؤدي إلى تكرار المعلومات، وتعطيل الإجراءات، وغياب قاعدة بيانات وطنية موحدة، كما يُعرقل خدمات المواطن ويُكرس البيروقراطية الرقمية بدلاً من تبسيط الإجراءات.¹

ثالثاً-مشاكل الأمن السيبراني وحماية المعطيات:

من أبرز التحديات التقنية التي تُواجه الإدارة الجزائرية، ضعف نظم الأمن السيبراني، وغياب استراتيجيات فعالة لحماية الأنظمة وقواعد البيانات من التهديدات السيبرانية المتزايدة. فالكثير من الإدارات لا تملك بروتوكولات واضحة للتعامل مع الهجمات الإلكترونية، كما لا يتم تأمين الخوادم بشكل دائم، مما يجعلها عرضة للاختراق والتخريب.

كما أن القوانين المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية ما تزال غير فعالة في التطبيق، رغم صدور القانون رقم 07-18 لسنة 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وقد تم تسجيل عدة حوادث تتعلق بتسريب بيانات المواطنين أو تعطل خدمات رقمية نتيجة اختلالات أمنية، مما يُفقد المواطن الثقة في النظام الرقمي برمته.²

رابعاً-نقص الدعم الفني والصيانة الدورية:

تعاني الإدارات الجزائرية من غياب دائم لفرق تقنية متخصصة قادرة على صيانة الأنظمة والمعدات الرقمية بشكل منتظم، ما يؤدي إلى أعطال متكررة تؤثر على استمرارية الخدمات.

¹ لعور، مرجع سابق، ص 57.

² هني ، خالد. الأمن السيبراني والتحول الرقمي في الجزائر: بين التشريع والتطبيق. مجلة الأمن المعلوماتي، العدد 6، 2021، ص 42.

كما أن أغلب المشاريع الرقمية التي تم إطلاقها تعتمد على متعاقدين خارجيين في الجانب التقني، مما يجعل الإدارة رهينة لمقدمي الخدمات دون امتلاكها للمهارات اللازمة لتسيير الأنظمة داخلياً.¹ هذا الوضع يُنتج اعتماداً مفرطاً على المورد الخارجي، ويمنع من بناء استقلالية رقمية وطنية في تسيير وتطوير الأنظمة الحكومية.

خامساً-محدودية استخدام البرمجيات المفتوحة المصدر:

تُواجه الجزائر تحديات مالية وتقنية بسبب الاعتماد شبه الكامل على البرمجيات التجارية الأجنبية، التي غالباً ما تكون باهظة التكلفة، وقد تفرض قيوداً تقنية وقانونية على استخدامها وتحديثها، وفي المقابل، لا تزال البرمجيات المفتوحة المصدر تُستبعد من الاستخدام في الإدارة العمومية رغم ما توفره من مزايا، كالمرونة، انخفاض التكلفة، وتكييف الحلول حسب الحاجة الوطنية.² ويُلاحظ غياب سياسة واضحة تُشجع على استعمال هذه البرمجيات كجزء من إستراتيجية وطنية للسيادة الرقمية، في حين أن دولاً عديدة اتجهت نحو هذا الخيار لتعزيز استقلاليتها التكنولوجية.

يتضح أن الجزائر قطعت أشواطاً معتبرة في سبيل تجسيد الإدارة الإلكترونية، لاسيما في قطاعي العدالة والداخلية، حيث تم تسجيل تطورات ملموسة على مستوى رقمنة الخدمات العمومية وتحديث البنى التحتية الإدارية. كما أظهرت المبادرات المختلفة، مثل إنشاء لجان وهيئات جديدة واعتماد أنظمة رقمية في تسيير الشكاوى والحالة المدنية، وجود إرادة سياسية لتحسين أداء المرفق العام وتعزيز الشفافية والفعالية. غير أن هذا التحول الرقمي لا يزال يواجه جملة من التحديات البنيوية والتنظيمية والتقنية والبشرية، ما يستدعي تضافر الجهود على مختلف المستويات،

¹ شرقي، مراد. الرقمنة والإدارة العمومية في الجزائر: الواقع والآفاق. مجلة الإدارة والتنمية، العدد 11، 2022، ص98.

² حليمي، كريمة. البرمجيات الحرة كخيار استراتيجي للإدارة الرقمية. المجلة الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات، العدد 9، 2021، ص38.

وتحديث الأطر القانونية، وتوفير التكوين المستمر للموارد البشرية، لضمان نجاح هذا التحول وتحقيق أهداف الإدارة الإلكترونية المنشودة في الجزائر.



خاتمة



في ختام هذه الدراسة يمكننا القول أن الإدارة الإلكترونية ساهمت إلى حد كبير في تفعيل والارتقاء بمستوى الخدمات في الإدارة العمومية الجزائرية بالرغم من وجود بعض السلبيات التي لازالت تشكل عائق في التطبيق الصحيح لها.

وعليه تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات.

أولا-النتائج:

1-تعتبر الإدارة الإلكترونية من أساليب العمل الإداري الجديدة التي تقوم على استخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة.

2-إن نجاح الإدارة الإلكترونية مرتبط بتوفر المهارات البشرية المؤهلة لنجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية.

3-من أجل ضمان تطبيق الإدارة الإلكترونية تم إنشاء واستحداث مجموعة من الآليات منها التنظيمية التشريعية وذلك لتحسين وتطوير برنامج الإصلاح كالقانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة الذي يساهم في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال القضاء و أيضا، بالإضافة إلى الآلية التقنية المتمثلة في الشبكة القطاعية على سبيل المثال لوزارة العدل والمواقع الإلكترونية... بهدف التكفل بحماية وأمن المعطيات والمعلومات.

4- من أهم مظاهر عصرنة الإدارة في الجزائر هو استحداث أنظمة آلية لها مساهمة مباشرة في تحسين الخدمات العمومية كنظام التسيير والمتابعة الآلية للملفات، كما تم إدماج تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين بغية تحسين وتمتين روابط الثقة بين الإدارة والمواطن، وأيضا إنجاز أنظمة آلية تساعد على اتخاذ القرار و رسم الاستراتيجيات لتسهيل العمل الإداري.

5-كما تم تجسيد العديد من الآليات في قطاع الجماعات المحلية لمتابعة وتقييم تطبيق الإدارة الإلكترونية كرقمنة الحالة المدنية وإنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية... وأيضا إنشاء لجنة ولائية مكلفة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية للجماعات المحلية.

6- يعتبر جواز السفر والبطاقة الوطنية البيومترين والشباك الموحد من أهم نتائج والإنجازات التي تبنتها الإدارة في مجال عصرنه قطاع الجماعات المحلية، وهنا نقول بأن الإدارة الإلكترونية في الجزائر نجحت في العديد من القطاعات رغم وجود تحديات تواجه عملية التحول الكلي من الإدارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية.

ثانيا-الاقتراحات:

- 1-ضرورة مسايرة آلية التشريع في مجال التطور الحادث في الإدارة الإلكترونية.
- 2-إنشاء مراكز ومعاهد تكوين في مجال الرقمنة.
- 3-الحرص على إقامة ندوات علمية للخروج بمخططات تطوير الإدارة الإلكترونية.
- 4-إنشاء صندوق يختص بتمويل التطور نحو الإدارة الإلكترونية.
- 5-دراسة معمقة للتحديات التي تواجه وإيجاد حلول عملية خاصة في مجال التكوين في مجال الإدارة الإلكترونية.



قائمة

المصادر والمراجع



أولاً: المصادر

1 - النصوص التشريعية والتنظيمية

1. القانون رقم 03-15 المتعلق بعصانة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، 4 فيفري 2015.
2. القانون رقم 04-09 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الجريدة الرسمية، العدد 46، بتاريخ 9 أوت 2009.
3. القانون 01-18 المؤرخ في 30 يناير 2018، المتمم للقانون 04-05 المؤرخ في 06 فبراير 2005، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية العدد 05.
4. القانون رقم 99-08 المؤرخ في 12 سبتمبر 1999، المتعلق بتنظيم البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 56، سنة 1999.

2- المراسيم الرئاسية والتنفيذية

1. المرسوم الرئاسي المؤرخ في 07 جانفي 2016، المتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 02.
2. المرسوم التنفيذي رقم 11-334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، المتعلق بإدارة الجماعات الإقليمية.

3- التعليمات الوزارية

1. التعليمات الوزارية رقم 1477 المؤرخة في 30 ديسمبر 2013.
2. التعليمات الوزارية رقم 1587 المؤرخة في 23 أكتوبر 2013.
3. التعليمات 321-2013 المؤرخة في 20 أكتوبر 2013.
4. التعليمات 298-2013 المؤرخة في 23 ديسمبر 2013.

4- الوثائق الرسمية

1. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، مصالح الوزير الأول، سبتمبر - 2021.

2. بيان مصالح الوزير الأول، منشور بتاريخ 29 / 06 / 2022.

ثانياً: المراجع

(1) الكتب

1. بوشريط، عبد الحكيم، "الإدارة الإلكترونية وتحديث نظم الموارد البشرية"، *المجلة الجزائرية للإدارة والتنمية، العدد 6، 2020*
2. بوعافية، نزيهة، "إدارة التغيير في الإدارة العمومية الجزائرية"، *مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد 5، 2021*
3. حجازي، محمد حافظ. *إدارة الموارد البشرية*. دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
4. حرحوش، عادل، والفرجي وآخرون. *الإدارة الإلكترونية: مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2010*.
5. حسين، محمد الحسن. *الإدارة الإلكترونية: المفاهيم، الخصائص، المتطلبات*. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
6. خياطي، عبد القادر. *القانون والإعلام الآلي في الجزائر: عصرنة المرفق القضائي*. دار هومة، الجزائر، 2020.
7. داود، عبد الرزاق، والباز. *الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه*. منشأة المعارف، الإسكندرية، 2013.
8. ربحي، مصطفى عليان. *البيئة الإلكترونية. كلية التخطيط والإدارة، الجامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، الطبعة الأولى، 2012*.

9. السالمي، علاء عبد الرزاق. *الإدارة الإلكترونية*. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
 10. قنديلجي، عامر إبراهيم. *الحكومة الإلكترونية*. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
 11. كيلش، فرانك. ثورة الانفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتنا. ترجمة: زكرياء، حسام الدين. *مجلة عالم المعرفة عدد 2*، الكويت، 2000.
 12. لعروسي، عبد القادر. *الإدارة المحلية في الجزائر: واقع وآفاق*. دار الهدى، الجزائر، 2018.
 13. المعاني، أحمد، وآخرون. *قضايا إدارية معاصرة*. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
 14. الوادي، محمود حسين، وبلال محمود الوادي. *المعرفة والإدارة الإلكترونية*. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- (2) المقالات العلمية
1. إيمان، جلييلة، ومحمد، ياسين. "واقع الإدارة الإلكترونية"، مجلة طبنة، 2020.
 2. إبراهيمي، عبد الله، "نحو إطار قانوني شامل للإدارة الإلكترونية"، *مجلة العلوم الإدارية*، العدد 8، 2019.
 3. إبراهيمي، عبد الله، "نحو إطار قانوني شامل للإدارة الإلكترونية"، *مجلة العلوم الإدارية*، العدد 8، 2019.
 4. بن عامر، عبد اللطيف أحمد. "عصرنة المرافق العمومية في الجزائر"، *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة*، 2020.
 5. بن عبد الله، فتيحة، "الثقافة الرقمية كمدخل لتطوير الإدارة العمومية"، *مجلة دراسات وبحوث إدارية*، العدد 9، 2022.

6. بن عودة، حورية. "الإدارة الإلكترونية وأثرها"، *مجلة البحوث القانونية والسياسية*، 2018.
7. بن عيسى، حياة، "الحوكمة الإدارية في ضوء التحول الرقمي"، *مجلة البحوث القانونية*، العدد 10، 2021.
8. بن عيسى، حياة، "الحوكمة الإدارية في ضوء التحول الرقمي"، *مجلة البحوث القانونية*، العدد 10، 2021.
9. بوسالم، مريم، "الرقمنة في الإدارة الجزائرية: تعدد المبادرات وغياب التنسيق"، *مجلة الدراسات الإدارية*، العدد 10، 2021.
10. بوشامة، عبد القادر، "الإدارة الإلكترونية بين الواقع والتطبيق"، *مجلة دراسات قانونية*، العدد 14، 2020.
11. بوشريط، عبد الحكيم، "الإدارة الإلكترونية وتحديث نظم الموارد البشرية"، *المجلة الجزائرية للإدارة والتنمية*، العدد 6، 2020.
12. بوعافية، نزيهة، "إدارة التغيير في الإدارة العمومية الجزائرية"، *مجلة العلوم السياسية والقانونية*، العدد 5، 2021، ص.
13. بوعافية، زينب، "التحول الرقمي في الجزائر: الواقع والتحديات القانونية"، *مجلة التكنولوجيات الحديثة*، العدد 7، 2021.
14. بوعافية، زينب، "التحول الرقمي في الجزائر: الواقع والتحديات القانونية"، *مجلة التكنولوجيات الحديثة*، العدد 7، 2021.
15. بولرباح، أحمد، "الحوكمة الرقمية في الجزائر: تحديات الرؤية والاستراتيجية"، *مجلة السياسات العامة*، العدد 7، 2022.
16. حلومي، كريمة، "البرمجيات الحرة كخيار استراتيجي للإدارة الرقمية"، *المجلة الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات*، العدد 9، 2021.

17. حمدي باشا، نادية ، محاجبية ، نصيرة ، عرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في إرساء حكومة الكترونية، اتحادية: *مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات*، الجزائر العدد 02 . 2013 .
18. درويش كمال، "تكوين المورد البشري في بيئة الإدارة الرقمية"، *المجلة الوطنية للعلوم الاجتماعية*، العدد 10، 2021
19. درويش، كمال، "تكوين المورد البشري في بيئة الإدارة الرقمية"، *المجلة الوطنية للعلوم الاجتماعية*، العدد 10، 2021.
20. رفاع، توفيق، وعدمان، فائزة. "الإدارة الإلكترونية لتحسين الخدمة العمومية"، *مجلة الأداء الاقتصادي*، 2019.
21. زواوي، عبد المالك ، "التحول الرقمي ومتطلبات البنية التحتية في الإدارة الجزائرية"، *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*، العدد 13، 2021
22. شارف، عبد القادر، "الإصلاح الإداري والرقمنة في الجزائر: إشكالية البيروقراطية"، *مجلة الإدارة والحوكمة*، العدد 8، 2020،
23. شرقي، مراد، "الرقمنة والإدارة العمومية في الجزائر: الواقع والآفاق"، *مجلة الإدارة والتنمية*، العدد 11، 2022
24. عبد اللاوي، سمير، "الإطار القانوني للإدارة الإلكترونية في الجزائر: الواقع والتحديات"، *مجلة القانون والإدارة*، العدد 6، 2020.
25. عبد اللاوي، سمير، "الإطار القانوني للإدارة الإلكترونية في الجزائر: الواقع والتحديات"، *مجلة القانون والإدارة*، العدد 6، 2020.
26. عبد الله، نور، وبنجر. "مبادرات لتطبيق الحكومة الإلكترونية"، مؤتمر مدراء إدارات تكنولوجيا المعلومات، 2003.

27. عيساوي، جميلة، "مستقبل الإدارة الرقمية في الجزائر: الحاجة إلى الكفاءات"، مجلة تكنولوجيا الإدارة، العدد 4، 2022.
28. عيساوي، جميلة، "مستقبل الإدارة الرقمية في الجزائر: الحاجة إلى الكفاءات"، مجلة تكنولوجيا الإدارة، العدد 4، 2022.
29. قريشي منى، "التحول الرقمي في الإدارات العمومية الجزائرية: التحديات والآفاق"، مجلة الدراسات الإدارية، العدد 15، 2022.
30. قريشي، بشير. الإدارة الإلكترونية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 2020.
31. قريشي، بشير، الإدارة الإلكترونية وتحدياتها في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 18، جامعة قسنطينة، 2020.
32. قريشي، منى، "التحول الرقمي في الإدارات العمومية الجزائرية: التحديات والآفاق"، مجلة الدراسات الإدارية، العدد 15، 2022.
33. لبيض، سامي، "تحديات التكوين البشري في ظل الإدارة الرقمية"، مجلة الاقتصاد والإدارة الحديثة، العدد 12، 2021.
34. لبيض، سامي، "تحديات التكوين البشري في ظل الإدارة الرقمية"، مجلة الاقتصاد والإدارة الحديثة، العدد 12، 2021.
35. لخضر، نسيم، "آليات تقييم مشاريع الرقمنة في الإدارة العمومية الجزائرية"، مجلة النظم الإدارية، العدد 6، 2022.
36. مسيعدي، هاجر، "التحول الرقمي والحكم الرشيد: جدلية الانفتاح السياسي والإداري"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 12، 2023.
37. مسيعدي، هاجر، "التحول الرقمي والحكم الرشيد: جدلية الانفتاح السياسي والإداري"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 12، 2023.

38. هني ،خالد، "الأمن السيبراني والتحول الرقمي في الجزائر: بين التشريع والتطبيق"،
مجلة الأمن المعلوماتي، العدد 6، 2021.
39. يوسف، نوال، "التحول الرقمي والإصلاح التشريعي: رؤية مستقبلية"، *المجلة
الجزائرية للإدارة العامة*، العدد 11، 2020.
- 4) أطروحات الدكتوراه
1. بوارس، منيرة ، *التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر بان واقع التطبيقات
والرغبة في الطوارئ أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية* ، كلية الحقوق والعلوم
السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.
2. مراد، كريم، *مجتمع المعلومات وأثره في المكتبات الجامعية (مدينة قسنطينة نموذجا)
أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه*، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة
قسنطينة، 2009/2008.
3. كوثر، منسل. *تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة
الإلكترونية*، أطروحة دكتوراه، 2023/2022.
4. بهلول، سمية ، *دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر*،
أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق
والعلوم السياسية قسم الحقوق جامعة باتنة-1 الحاج لخضر، 2018.
5. عاشور، عبد الكريم، *دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات
المتحدة الأمريكية والجزائر*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و
العلاقات الدولية تخصص الديمقراطية و الرشاد، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم
العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة 2009/2010.

6. ساري، مريم، الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث شعبة الحقوق، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، 2019-2020.

(5) المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. طروبيا، نذير. "الإدارة الإلكترونية كخطوة نحو تأهيل الإدارة المحلية"، مؤتمر الاستثمار، 2018.
2. محمد، حسن، منظور الحكومة الإلكترونية، ندوة وطنية، 2003.
3. مرزة، موفق، الإدارة الإلكترونية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، 2002.
4. نذير طروبيا، المؤتمر الدولي الخامس، جامعة برج بوعرييج، 2018.
5. بنجر، نور، عبد الله، مبادرات لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في وزارة الداخلية، المؤتمر السنوي الثاني لمدراء إدارات تقنية المعلومات في الحكومة الإلكترونية - خطوات نحو التطبيق"، الرياض، من 07 إلى 09 ديسمبر 2003.
6. موفق، مرزة، الإدارة الإلكترونية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، تكنولوجيا المعلومات و دورها في التنمية الاقتصادية، الجزء الثاني، 8 ماي 2002.

ثالثاً: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1. Getrude Ntule-Japhet Otick, "**E-Government: Its Role, Importance and Challenges**", www.researchget.net.
2. Stavros Zouridis & Marcel Thaens, "**E-Government: Towards Public Administration Approach**", Asian Journal of Public Administration, December 2003.

3 . Riley B.T, "**Electronic Governance and Electronic Democracy: Living and Working**", Connected World, Vol. 2, 2001.

4. Laudon Kenneth C. and Traver Carol Guercio, **E-Commerce: Business, Technology, Society, Boston: Addison-Wesley**, 2001.

Fraud, West, E-Government Strategy, Executive Office of the President, Washington, 2002.

رابعاً: المواقع والروابط الإلكترونية

1. الموقع الرسمي للأمم المتحدة: <https://www.un.org>

2. موقع الشباك الالكتروني لوزارة العدل :

<https://coursdesaffaires.mjustice.dz/affaire>

3. موقع وزارة الداخلية لطلب الوثائق البيومترية :

<https://passeport.interieur.gov.dz>

4. موقع بوابة الحج : <https://bawabetelhadj.dz>

5. موقع وزارة البريد والمواصلات والتكنولوجيات والرقمنة:

<https://www.mpt.gov.dz>

6. موقع وزارة العدل الجزائرية: www.mjustice.dz،

7. موقع ResearchGate : <https://2u.pw/731ak>



قائمة المحتويات



قائمة المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	الشكر
	الإهداء
02	مقدمة
04	إشكالية الدراسة
05	ملخص الدراسة
الفصل الأول : الإطار النظري للإدارة الإلكترونية	
09	المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية
10	المطلب الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية
10	الفرع الأول تعريف الإدارة الإلكترونية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة لها
10	أولاً-تعريف الإدارة الإلكترونية:
13	ثانياً-تمييز الإدارة الإلكترونية عن المفاهيم المشابهة لها
13	1-الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية
16	2-الإدارة الإلكترونية ومجتمع المعلومات
17	الفرع الثاني : خصائص الإدارة الإلكترونية
17	أولاً-إدارة بلا أوراق
17	ثانياً-إدارة بلا مكان
18	ثالثاً-إدارة بلا زمان
18	رابعاً-السرية والخصوصية
18	خامساً-المرونة
19	المطلب الثاني : أهمية وأهداف الإدارة الإلكترونية

قائمة المحتويات

19	الفرع الأول : أهمية الإدارة الإلكترونية
19	أولاً- تبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية
19	ثانياً- الشفافية والوضوح
20	ثالثاً- تخفيض التكاليف والوقت
20	رابعاً- الأرشفة الإلكترونية
20	الفرع الثاني: أهداف الإدارة الإلكترونية
21	أولاً-أهداف خاصة بالتنظيم الإداري
21	ثانياً-أهداف خاصة بعلاقة الإدارة وتعاملها
21	ثالثاً-أهداف خاصة بالاقتصاد
22	المبحث الثاني: نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية
22	المطلب الأول: نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية على المستوى الدولي
23	الفرع الأول: الإدارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية
25	الفرع الثاني: الإدارة الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي
27	الفرع الثالث: الإدارة الإلكترونية في بعض الدول العربية
27	1-الإمارات العربية المتحدة
28	2-الأردن
30	المطلب الثاني: نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية في الجزائر
30	الفرع الأول: مشروع الجزائر إلكترونية 2013
33	الفرع الثاني: ما بعد مشروع الجزائر إلكترونية 2013 (محاولة إنقاذ المشروع)
35	الإستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي لسنة - 2022

قائمة المحتويات

الفصل الثاني: واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر	
39	المبحث الأول: تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارة العمومية الجزائرية
39	المطلب الأول: قطاع العدالة
40	الفرع الأول: الإطار القانوني لرقمنة مرفق العدالة في الجزائر
45	الفرع الثاني: تطبيقات رقمنة مرفق العدالة في الجزائر
52	المطلب الثاني: قطاع الداخلية
53	الفرع الأول: متابعة تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجماعات المحلية
56	الفرع الثاني: إعادة تأهيل المرافق العمومية
57	الفرع الثالث: اللجنة الولائية لإعادة التأهيل
57	الفرع الرابع: استقبال شكاوى المواطنين
58	الفرع الخامس: التطبيقات الإلكترونية بالجماعات المحلية
64	المبحث الثاني: تحديات التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية
64	المطلب الأول: التحديات القانونية والتنظيمية والمؤسسية والإدارية
65	الفرع الأول: التحديات القانونية والتنظيمية
68	الفرع الثاني: التحديات المؤسسية والإدارية
71	الفرع الثالث: التحديات السياسية
74	المطلب الثاني: التحديات البشرية والتقنية
74	الفرع الأول: التحديات البشرية والتكوينية
77	الفرع الثاني: التحديات التقنية
83	الخاتمة
86	قائمة المصادر و المراجع
الفهرس	
الملخص	



المُلخَص



*** واقع تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر ***

الملخص:

الإدارة الإلكترونية تمثل تحولاً جوهرياً في أساليب العمل الإداري من النمط التقليدي إلى النمط الرقمي، مستفيدة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين جودة الخدمات الحكومية. تهدف إلى تسريع الإجراءات، تقليص التكاليف، وتحقيق الشفافية والفعالية في الأداء. تعتمد على بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة تضمن الأمن الرقمي وحماية المعطيات. في السياق الجزائري، بدأت الدولة في تطبيقها تدريجياً في قطاعات حساسة مثل العدالة والداخلية، من خلال رقمنة الوثائق والخدمات. رغم هذه الخطوات، يواجه التحول الرقمي تحديات عدة، أبرزها نقص الإطار القانوني الشامل، وضعف الكفاءات التقنية، ومحدودية البنية التحتية. لذلك، فإن نجاح الإدارة الإلكترونية في الجزائر يتطلب إرادة سياسية، تطويراً تشريعياً، واستثماراً في الموارد البشرية والتكنولوجية.

الكلمات المفتاحية : الإدارة الإلكترونية - التحول الرقمي - الخدمات الحكومية - الأمن الرقمي - التحديات

*** The Current State of E-Government Implementation in Algeria ***

Abstract

E-government represents a fundamental shift from traditional administrative methods to a digital approach, leveraging information and communication technologies to improve the quality of public services. It aims to accelerate procedures, reduce costs, and ensure transparency and efficiency in performance. This transformation relies on a suitable legal and regulatory framework that guarantees digital security and data protection. In Algeria, the government has gradually implemented e-government in key sectors such as justice and interior, through digitization of documents and services. Despite this progress, several challenges remain, including the absence of a comprehensive legal framework, a lack of technical expertise, and limited digital infrastructure. Therefore, the success of e-government in Algeria requires political will, legislative development, and investment in human and technological resources.

Keywords : E-government - Digital transformation - Public services - Data protection - Challenges